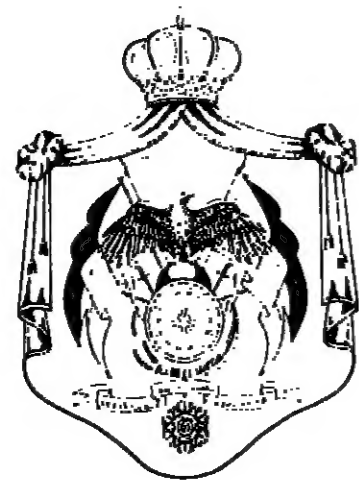


ملكا من الملوك



الملكة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

عسان: الأحد ٧ محرم سنة ١٤١٩ هـ. الموافق ٣ أيار سنة ١٩٩٨ م.

العدد : ٤٢٧٧

يصدر عن رئاسة الوزراء

طبع في المطابع العسكرية

توزع من قبل وزارة المالية



فهرس العدد

رقم الصفحة	الموضوع
١٣٨٠	- قانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٨ قانون معدل لقانون التقاعد العسكري
١٣٨٢	- نظام رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨ نظام الجمعيات التعاونية
١٣٩٧	- نظام رقم (١٤) لسنة ١٩٩٨ نظام الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك
١٤١٧	- نظام رقم (١٥) لسنة ١٩٩٨ نظام الموظفين الإداريين والفنيين في جامعة اليرموك
١٤٣٧	- نظام رقم (١٦) لسنة ١٩٩٨ نظام معدل لنظام صندوق الاسخار لموظفي الحكومة غير المصلحين
١٤٣٩	- نظام رقم (١٧) لسنة ١٩٩٨ نظام معدل لنظام التساعد والضمان الاجتماعي للأطباء
١٤٤١	- نظام رقم (١٨) لسنة ١٩٩٨ نظام الغاء نظام صندوق اسكان ضباط دائرة الدفاع المدني
١٤٤٣	- نظام رقم (١٩) لسنة ١٩٩٨ نظام رقابة المصنعات المرئية والمسبوقة
١٤٤٨	- نظام رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ نظام معدل لنظام رسوم المنتجات الزراعية والحيوانية
١٤٥٠	- اتفاقية التعاون في مجال النقل البحري التجاري والموانيء بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية
١٤٦٣	- مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والملوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

ملكا عنه الاجل

مخبر الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٨
قانون معدل لقانون التقاعد العسكري

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التقاعد العسكري لسنة ١٩٩٨) ويقرأ مع القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل الفقرة (ب) من المادة (١١) من القانون الاصلي بالغاء نص كل من البنود (١) و(٢) و(٣) و(٤) والاستعاضة عن كل منها بالنص التالي :-

- ١- ١٠ من راتبه الشهري الأخير اذا كانت قدرته على اعالة نفسه قد تعطلت تعطيلاً خفيفاً .
- ٢- ٢٠ من راتبه الشهري الأخير اذا كانت قدرته على اعالة نفسه قد تعطلت تعطيلاً جزئياً .
- ٣- ٣٠ من راتبه الشهري الأخير اذا كانت قدرته على اعالة نفسه قد تعطلت تعطيلاً جسيماً .

٤- ٤٠ من راتبه الشهري الأخير اذا كانت قدرته على اعالة نفسه قد تعطلت تعطيلاً كلياً .

١٩٩٨/٣/٣١ الحسين بن طلال

نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية ووزير الخارجية الدكتور جواد العناني
نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات ووزير الاعلام الدكتور عبدالله السور
رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور عبدالسلام المجالي

وزير دولة للشؤون البرلمانية والقانونية الدكتور خالد الزعبي
وزير النقل ووزير البريد والاتصالات سامي قموه
وزير التربية والتعليم وزير الدولة للشؤون البلدية والقروية الدكتور محمد حمدان
وزير الاشغال العامة والاسكان ووزير الثقافة وزير البيئة ووزير العمل بالوكالة
وزير الشباب ووزير التخطيط بالوكالة المهندس ناصر اللوزي

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية بالوكالة سعد الدين جمعه
وزير الداخلية
وزير رشيد

وزير المياه والري ووزير الصناعة وزير الصحة والرعاية والصحة ووزير المالية والتجارة ووزير التموين بالوكالة الطاقة والثروة المعدنية بالوكالة سليمان حافظ
الدكتور منذر حدادين الدكتور الدرف الكندي

وزير التنمية الادارية الدكتور بسام العموش
وزير السياحة والآثار عقل بلتاجي
وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد خير مامسر
وزير الزراعة والرياءة مجمع الخريشة

هكذا منه الاصل

مخبري الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٨/٢/٢٤

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨

نظام الجمعيات التعاونية

صادر بمقتضى المادتين (١٦) و (٢٢) من قانون التعاون

رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام الجمعيات التعاونية لسنة ١٩٩٨) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

المؤسسة	:	المؤسسة التعاونية الاردنية .
المدير العام	:	المدير العام للمؤسسة .
الجمعية	:	أي جمعية تعاونية مسجلة بمقتضى احكام هذا النظام .
النظام الداخلي	:	النظام الداخلي للجمعية المسجلة وفقا لاحكام هذا النظام .

العضو	:	العضو المؤسس للجمعية أو المنتسب اليها بعد تأسيسها .
اللجنة	:	لجنة ادارة الجمعية .
المنطقة	:	المنطقة الجغرافية التي تشملها اعمال الجمعية وفقا لعقد تأسيسها .

تأسيس الجمعية وتسجيلها

المادة ٣- أ- يتم تأسيس الجمعية من افراد لا يقل عددهم عن عشرة اشخاص وينتخب المؤسسون من بينهم لجنة تحضيرية لا يقل عدد افرادها عن ثلاثة اعضاء تتولى المهام والصلاحيات التالية:-

- ١- اعداد طلب التسجيل على الانموذج المقرر .
 - ٢- اعداد مشروع النظام الداخلي للجمعية .
 - ٣- متابعة تسجيل الجمعية لدى المؤسسة .
- ب- يقدم طلب تسجيل الجمعية الى المدير العام على الانموذج المقرر على اربع نسخ موقعة من المؤسسين الذين لا يقل عددهم عن عشرة اشخاص ، مرفقا باربعة نسخ من مشروع النظام الداخلي بوقعا هو الآخر منهم .
- ج- يجب ان يتضمن النظام الداخلي مايلي:-
- ١- اسم الجمعية وعنوانها ومنطقة عملها ، على ان يخلو اسمها من الدلالات العائلية او القبلية او الطائفية ويقترب بعارة تعاون او تعاونية ، ويكون لكل جمعية خاتم خاص بها حسب الانموذج الذي يوافق عليه المدير العام .

هكذا منه لأصل

- ٢- رأسمال الجمعية .
- ٣- الغاية أو الغايات التي أسست من أجلها الجمعية .
- ٤- شروط قبول العضوية وفقدانها .
- ٥- الأحكام المالية بما في ذلك السجلات والدفاتر والقيود والانظمة المحاسبية للجمعية .
- ٦- الأحكام الادارية بما في ذلك انظمة الموظفين والمستخدمين واللوازم والانتقال والسفر .
- ٧- احكام واجراءات التحكيم والتصفية .

المادة ٤- أ- يتولى المدير العام او من يفوضه بذلك دراسة الطلب والنظام الداخلي المقترح ومناقشته مع أعضاء اللجنة او مع من ينتدبونه لهذه الغاية ويصدر المدير العام قراره بشأن الطلب في مدة لا تزيد على ثلاثين يوما من تاريخ تسجيله بعد وضع النظام الداخلي في صيغته النهائية ، وفي جميع الاحوال يعتبر الطلب موافقا عليه اذا لم يصدر المدير العام قراره خلال المدة المشار اليها .

ب- اذا وافق المدير العام على تسجيل الجمعية يصدر لها شهادة موقعة منه وتشر في الجريدة الرسمية ، ثم تدعو اللجنة التحضيرية الهيئة العامة للجمعية للاجتماع خلال خمسة عشرة يوما لانتخاب لجنة ادارة الجمعية .

ج- اذا لم تمارس الجمعية نشاطاتها خلال سنة من تأسيسها وتسجيلها ، يقرر المدير العام الغاء تسجيلها باعلان ينشر لهذه الغاية في الجريدة الرسمية .

الجمعية ومركزها

- المادة ٥- أ- يكون مركز الجمعية في المنطقة التي تراول اعمالها فيها ولها فتح فروع في مناطق اخرى على ان تبلغ المؤسسة بذلك .
- ب- يجوز تسجيل اكثر من جمعية لفرض واحد في أي قرية او مدينة على ان يتم التمييز بين اسماء هذه الجمعيات بصورة لا تدعو الى اللبس .
- المادة ٦- أ- يكون الانتساب الى الجمعية اختياريا مع مراعاة شروط العضوية واسباب فقدانها وفقا لما يتضمنه النظام الداخلي .
- ب- يسترد العضو قيمة اسهمه والمبالغ المستحقة له حين زوال عضويته من الجمعية وذلك بعد حسم ما هو مستحق عليه من التزامات للجمعية وفقا للنظام الداخلي .
- المادة ٧- أ- لورثة العضو المتوفي الاحتفاظ بعضويتهم خلال سنة من وفاة مورثهم وعليهم تسمية ممثل قانوني لهم في الجمعية .
- ب- اذا لم يرغب الورثة الاحتفاظ بعضويتهم ترد لهم حقوقهم في الجمعية بعد حسم الديون التي تترتب عليهم للجمعية او حصتهم من الدين المترتب على الجمعية .

الهيئة العامة

- المادة ٨- يكون للجمعية هيئة عامة تتألف من الاعضاء المؤسسين لها والمنتسبين اليها وتتولى الاشراف على اعمال الجمعية والقيام بالمهام التالية:-
- أ- التصرف بالاموال غير المنقولة للجمعية سواء بالبيع او الرهن .

هكذا منذ العمل

- ب- اقرار الميزانية العمومية والحسابات الختامية .
- ج- انتخاب اللجنة .
- د- انتخاب لجنة المراقبة .
- هـ- تعيين مدقق حسابات قانوني وتحديد اتعابه .
- و- تحديد الالتزامات المالية للجمعية .
- ز- التصرف بالفائض الصافي او العجز .
- ح- اتخاذ الاجراءات لتصفية وحل الجمعية .
- ط- اي امور اخرى ترتبها الهيئة العامة .

المادة ٩- أ- تعقد الهيئة العامة للجمعية اجتماعا سنويا عاديا في الموعد الذي تحدده اللجنة خلال الاشهر الستة الاولى من السنة ، وذلك للنظر في الامور المدرجة على جدول اعمالها الذي تقره اللجنة على ان توجه الدعوة لعقد الاجتماع قبل خمسة عشر يوما على الاقل من الموعد المحدد لها مرفقا بها التقريران المالي والاداري وتبلغ الدعوة اما للعضو بالذات او بواسطة البريد المسجل ويتم تبليغ المؤسسة بموعد الاجتماع .

ب- يكون اجتماع الهيئة العامة للجمعية قانونيا بحضور الاغلبية المطلقة واذا لم يتوفر هذا النصاب يؤجل الاجتماع لمدة لا تزيد على خمسة عشر يوما ويكون هذا الاجتماع قانونيا مهما بلغ عدد الاعضاء الحاضرين .

ج- ١- تتخذ الهيئة العامة قراراتها في الامور والمواضيع المعروضة عليها في أي اجتماع عادي تعقده بالاجماع او اكثرية اصوات الحاضرين على ان يكون لكل عضو صوت واحد ويكون لرئيس الاجتماع صوت مرجح عند تساوي الاصوات اما اذا كانت الجمعية عضو اعتباريا في هذه الهيئة فلها ان تنتدب ممثلا عنها لحضور الاجتماع ويعطى العضو الاصوات المحددة في النظام الداخلي لتلك الجمعية .

- ٢- لاي عضو ان ينيب عنه عضوا اخر بموجب الانموذج الذي تقره اللجنة ولا يجوز للعضو ان ينوب عن اكثر من عضو واحد في اجتماع الهيئة العامة .

المادة ١٠- ١- اذا لم تدع الهيئة العامة لعقد اجتماعها العادي خلال المدة المنصوص عليها في المادة (٩) من هذا النظام فيدعو المدير العام الى عقده خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوما من انتهاء تلك المدة .

المادة ١١- ١- تدعى الهيئة العامة لعقد اجتماع غير عادي بقرار من اللجنة او بناء على طلب يقدم اليها من اعضاء لا يقل عددهم عن (٢٠٪) من اعضاء الهيئة العامة او بناء على طلب من لجنة المراقبة على ان ينص قرار اللجنة او طلب الاعضاء بدعوة الهيئة العامة للاجتماع الامور والمواضيع التي ستعرض عليها بصورة محددة ولا يجوز عرض او بحث غيرها في الاجتماع .

- ب- ١- تدعى الهيئة العامة لعقد اجتماع غير عادي بقرار من اللجنة للامور التي تتعلق بتعديل النظام الداخلي على ان تتضمن الدعوة التعديل المقترح والاسباب الموجبة له .
- ٢- تقدم التعديلات المقترحة ادخالها على النظام الداخلي الى المدير العام على اربع نسخ بعد اقرارها من الهيئة العامة .
- ٣- يصدر المدير العام موافقته او رفضه على ان يكون القرار بالموافقة على التعديل او الرفض بطلا خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه وينشر قرار الموافقة في الجريدة الرسمية .

ملكا منه لأصل

ج- تسري على الاجتماع غير العادي للهيئة العامة الاحكام والاجراءات التي تطبق على اجتماعها العادي بمقتضى احكام هذا النظام ويشترط في ذلك مايلي:-

- ١- ان يعتبر الاجتماع غير العادي ملغى اذا لم يتوفر له النصاب القانوني .
- ٢- ان تصدر الهيئة العامة قراراتها بموافقة ثلثي الاعضاء الحاضرين .

المادة ١٢- تتولى ادارة الجمعية لجنة ادارة تتألف من ثلاثة اعضاء على الاقل تنتخبهم الهيئة العامة من بين اعضائها بالاقتراع السري وتحدد الانظمة الداخلية للجمعية عدد اعضاء اللجنة ومدة عملها على ان لا تزيد مدة اللجنة في أي حالة من الحالات على اربع سنوات .

المادة ١٣- تتولى اللجنة المهام والصلاحيات التالية:-

- أ- ادارة شؤون الجمعية الادارية والمالية وذلك وفقا لاحكام هذا النظام ولنظامها الداخلي .
- ب- اعداد التقرير السنوي والحسابات الختامية للسنة المنتهية .
- ج- اعداد الموازنة التقديرية للسنة الجديدة .
- د- اصدار التعليمات المالية والادارية اللازمة لعمل الجمعية بما في ذلك التعليمات المتعلقة بتعيين الموظفين وتحديد حقوقهم المالية واتخاذ الاجراءات التأديبية بحقهم .
- هـ- تشكيل اللجان الضرورية لمساعدتها في اعمالها وتحديد مهام هذه اللجان .

المادة ١٤- أ- يعين المدير العام لجنة ادارة مؤقتة للجمعية لمدة لا تتجاوز سنة تكون لها صلاحيات اللجنة في الحالتين التاليتين:-

- ١- اذا شغرت عضوية ثلثي اعضاء اللجنة يعين المدير العام اعضاء بدلا عنهم لاكمال المدة .
 - ٢- اذا خالفت اللجنة حكما من احكام قانون التعاون والانظمة الصادرة بمقتضاه او احكام النظام الداخلي للجمعية او قرارات الهيئة العامة ولم تقم اللجنة بازالة اسباب المخالفة خلال شهر واحد من توجيه اشعار خطي لها من المدير العام .
- ب- على لجنة الادارة المؤقتة دعوة الهيئة العامة للانعقاد قبل ثلاثين يوما على الاقل من انتهاء مدتها وذلك لانتخاب لجنة ادارة جديدة .

المادة ١٥- تشكل في كل جمعية لجنة مراقبة من ثلاثة اعضاء على الاقل تنتخبهم الهيئة العامة من بين اعضاءها تكون مهمتهم مراقبة سير اعمال الجمعية بانتظام ولا يجوز الجمع بين عضوية لجنة المراقبة وعضوية اللجنة في آن واحد .

المادة ١٦- أ- تبدأ السنة المالية للجمعية في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة نفسها .

ب- على كل جمعية عند انتهاء سنتها المالية ان تعد ميزانية تبين فيها موجوداتها ومطلوباتها والحسابات الختامية كما تعد اللجنة تقريرها مشتملا البيان الاحصائي حسب النماذج التي تعدها المؤسسة لهذه الغاية .

هكذا منه لأصل

ج- اذا لم تقم الجمعية باعداد ميزانيتها قبل شهر واحد من موعد اجتماع الهيئة العامة من نهاية سنتها المالية يعين المدير العام محاسبا على نفقة الجمعية لاعداد الميزانية وتقديمها لمدقق حسابات الجمعية وتحصل اجوره من الجمعية وتكون كأنها دين مستحق للمؤسسة.

د- تدقق المؤسسة دفاتر حسابات الجمعية مرة واحدة على الاقل في السنة وفقا للفقرة (ب) من المادة (١٤) من قانون التعاون وذلك خلال ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء سنتها المالية مقابل الاتعاب التي يقررها المجلس بموجب تعليمات يصدرها لهذه الغاية.

هـ- تعتمد الجمعية في تنظيم حساباتها الاصول المحاسبية المتعارف عليها وتحفظ لهذه الغاية بالسجلات اللازمة التي تحدد بموجب تعليمات يصدرها المدير العام.

المادة ١٧- أ- للمدير العام ان يعهد بقرار مباشر منه لموظف او اكثر من المؤسسة او بناء على طلب مدقق حسابات الجمعية القيام بالتحقيق والتفتيش على اعمال الجمعية للتأكد من مدى تقيد لجنيتها الادارية باحكام النظام والقانون وفي حالة ظهور ان هناك اساءة تصرف باموال الجمعية او املاكها فللمدير العام ان يحيل للمدعي العام او المحاكم المختصة أي عضو من اعضاء اللجنة ولجنة المراقبة او مدقق حساباتها او احد موظفيها الحاليين او السابقين.

ب- يجب على أي عضو من اعضاء الجمعية بمن فيهم اعضاء اللجنة ولجنة المراقبة وأي مستخدم او ذي صلة بأعمالها ان يقدم الى الشخص المفوض بالتحقيق جميع ما يحتاج اليه من معلومات خاصة بشؤون الجمعية واعضاؤها.

المادة ١٨- أ- تحدد الهيئة العامة نسبة الارباح على اساس قيمة الاسهم المدفوعة من رأس المال وعند توزيع الارباح تعامل جميع الاسهم معاملة واحدة الا اذا نص النظام الداخلي على غير ذلك.

ب- على كل جمعية ان تقتطع من ارباحها الصافية مايلي :-

١- ما لا يقل عن (٢٠٪) لحساب الاحتياطي العام.

٢- ما لا يقل عن (٢٪) لحساب صندوق التعليم واذا لم ينفق هذا المبلغ خلال سنتين لهذا الغرض يحول الى الاحتياطي العام.

ج- يجوز للهيئة العامة ان تقتطع لحساب الاحتياطي الاختياري من الارباح الصافية المبلغ الذي تراه مناسباً لهذه الغاية.

د- يجوز توزيع ارباح على الاعضاء بنسبة تعاملهم مع الجمعية حسبما هو منصوص عليه في نظامها الداخلي.

هـ- لا يجوز توزيع ارباح او عوائد في السنة التالية للسنة التي يتحقق فيها عجز الا بعد تغطية ذلك العجز.

المادة ١٩- لا يجوز التصرف بالاحتياطي العام المتكون لدى الجمعية الا لغايات استثماره في اعمال الجمعية وفق ما يقرره نظامها الداخلي.

المادة ٢٠- يحدد النظام الداخلي اجراءات وطرق تحصيل المبالغ المستحقة على أي عضو من اعضاء الجمعية او على غيره.

المادة ٢١- يجوز ان يستفيد الافراد او الهيئات من غير الاعضاء من اعمالها وفي الحدود التي ينص عليها النظام الداخلي.

هكذا منه المصل

المادة ٢٢- للجمعية ان تقبل الودائع من الاعضاء وغيرهم وفقا لنظامها الداخلي اذا كان من ضمن غاياتها قبول الودائع .

المادة ٢٣- للجمعية ان تقرض اي عضو من اعضائها وفقا لنظامها الداخلي على ان توثق قروضها بالضمانات التي تحفظ حق الجمعية والتي تقبلها اللجنة بمافي ذلك الرهن .

المادة ٢٤- لايجوز تحويل الاسهم التي يملكها أي عضو او التنازل عنها الا بعد موافقة اللجنة .

المادة ٢٥- للجنة ان تطلب من الجهات القضائية المختصة القاء الحجز على اسهم واموال أي عضو حالي او سابق وفاء لدينها بمافي ذلك العوائد والمكافآت او أي مبلغ آخر ولها ان تستوفي الدين الذي بدمته من أي مبلغ مستحق له .

اندماج الجمعيات

المادة ٢٦-أ- يجوز لجمعيتين او أكثر الاندماج معا بقرار من ثلثي اعضاء الهيئة العامة لكل جمعية في اجتماع غير عادي ويجوز اجراء هذا الاندماج دون تصفية الجمعيات المندمجة وفي هذه الحالة تنقل موجودات والتزامات الجمعيات الى الجمعية الموحدة .

ب- يعلن في الصحف المحلية عن الجمعيات الراغبة في الاندماج قبل تقديم طلب الاندماج بستين يوما على الاقل لاتاحة الفرصة لدائلي الجمعيات المندمجة لتثبيت ديونهم او تسجيل حقوقهم .

ج- تعتبر الجمعية الجديدة الخلف القانوني للجمعيات المندمجة وتؤول اموالها والحقوق العائدة لها ومشاريعها وجميع الالتزامات المترتبة عليها للجمعية الجديدة .

تصفية وحل الجمعيات

المادة ٢٧- يقرر المدير العام تصفية الجمعية وينشر قراره في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين في أي من الحالات التالية :-

- أ- اذا انخفض عدد اعضائها الى ما دون الحد المعين في هذا النظام .
- ب- اذا مارست نشاطا لم يرخص لها بممارسته .
- ج- اذا قررت الهيئة العامة في اجتماع غير عادي حل الجمعية .

المادة ٢٨- أ- اذا اصدر المدير العام قرارا بتصفية جمعية وفقا لاحكام المادة (٢٧) من هذا النظام يعين مصفيا واحدا او أكثر بقرار ينشر في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين محليتين يتضمن اسباب تصفية الجمعية واسم المصفي وعنوانه والمدة اللازمة للتصفية بحيث لا تتجاوز سنة واحدة قابلة للتمديد لمدة اقصاها سنة اخرى اذا تعذر اتمام اجراءات التصفية خلال السنة الاولى .

ب- للمدير العام استبدال المصفي او المصفين بغيرهم اذا اقتضت الضرورة ذلك على ان تراعى في ذلك الاجراءات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة .

ج- يحدد المدير العام اتعاب المصفي او المصفين .

هكذا منه الأصل

د- يلتزم مصفي الجمعية ابتداء من تاريخ التصفية بما يلي :-

- ١- ادارة اعمال الجمعية للمدى الضروري لتصفيتها وذلك طيلة مدة التصفية .
- ٢- دعوة الدائنين لتقديم مطالباتهم والمدينين لبيان التزاماتهم المترتبة عليهم تجاه الجمعية وذلك باعلان ينشر لهذه الغاية في صحيفتين يوميتين .
- ٣- اقامة الدعاوى واتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لتحصيل ديون الجمعية والمحافظة على حقوقها .
- ٤- ايداع الاموال التي يتسلمها او يحصلها بحساب يسمى حساب الجمعية تحت التصفية في البنك الذي يقرره المصفي .
- ٥- تزويد المدير العام بتقرير شهري عن سير اعمال التصفية مشتملا على بيان حساباتها تحت التصفية .

المادة ٢٩-أ- يلتزم المصفي بعد التحقق من جميع مطالبات الدائنين وقبولها والانتفاء من تحديد الالتزامات المالية المترتبة للجمعية بتوزيع موجودات الجمعية وفق الاولويات التالية :-

- ١- اجور العمال والمبالغ المستحقة على الجمعية للعاملين فيها .
- ٢- المبالغ المستحقة على الجمعية للخزينة العامة .
- ٣- المبالغ المستحقة على الجمعية لمؤسسة الضمان الاجتماعي .
- ٤- نفقات التصفية واتعاب المصفي .
- ٥- المبالغ المستحقة للمجالس البلدية والقروية .
- ٦- بدلات الايجار المستحقة على الجمعية .
- ٧- حقوق الدائنين بمن فيهم اعضاء الجمعية المقرضين لها وفي حالة عدم كفاية الرصيد يوزع عليهم بنسبة استحقاق كل منهم .

ب- اذا اسفرت التصفية عن وجود فائض فيوزع على الاعضاء بنسبة مساهمة كل منهم .

المادة ٣٠-أ- بعد انتهاء التصفية يقدم المصفي الى المدير العام تقريرا نهائيا مشتملا على جميع الاجراءات التي قام بها في سياق عملية التصفية مرفقا به حسابا ختاميا بنتائج التصفية .

ب- ينشر المدير العام بعد تسلم هذا التقرير في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين محليتين اعلانا يتضمن تصفية الجمعية والغاء تسجيلها .

المادة ٣١- للمدير العام تفويض اي من صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام الى أي موظف في المؤسسة على ان يكون التفويض خطيا ومحددا .

ملكا منه العمل

المادة ٣٢- يصدر مجلس ادارة المؤسسة بناء على تنسيب المدير العام التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

الحسين بن طلال

١٩٩٨/٢/٢٤

نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية ووزير الخارجية الدكتور جواد الطائي	رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات ووزير الاعلام الدكتور عبدالله السور	رئيس الوزراء
وزير العمل الدكتور محمد مهدي الفرعان	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي الدكتور محمد حمدان رياض الشكبه	وزير العدل
وزير التخطيط الدكتور ريماء خلف	وزير دولة للشؤون البرلمانية والقانونية الدكتور خالد الزعبي	وزير الثقافة ووزير الشباب طلال سطفان الحسن سامي قسوه	وزير النقل ووزير البريد والاتصالات
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء سعد الدين جمعه	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس ناصر اللوزي	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة ووزير الزراعة بالوكالة توفيق كريسشان	
وزير الطاقة والثروة المعدنية ووزير المالية بالوكالة محمد صالح الحوراني	وزير المياه والري الدكتور منذر حدادين	وزير الصحة والرعاية الصحية الدكتور اشرف الكردى تليد رشيد	وزير
وزير التنمية الادارية الدكتور بسام العموش	وزير السياحة والآثار علان بلتاجي	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد خير ماسر	وزير الصناعة والتجارة ووزير التعمير الدكتور هاني الملقبي

الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٨/٢/٢٨

لأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٤) لسنة ١٩٩٨

نظام الهيئة التدريسية

في جامعة اليرموك

صادر بمقتضى المادة (٤٦) من قانون جامعة اليرموك رقم (٢٥) لسنة ١٩٨٥

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك لسنة ١٩٩٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

القانون :	قانون جامعة اليرموك
الجامعة :	جامعة اليرموك
المجلس :	مجلس الجامعة
مجلس العمداء :	مجلس العمداء في الجامعة
الرئيس :	رئيس الجامعة
العميد :	العميد في الجامعة
عضو الهيئة :	الاستاذ والاستاذ المشارك والاستاذ التدريسية
المساعد :	المساعد والمدرس في الجامعة

هكذا منه الجهل

المادة ٣- تسري احكام هذا النظام على :-

أ- اعضاء الهيئة التدريسية .

ب- المحاضرين ومساعدتي التدريس او البحث مالم ينص على غير ذلك .

المادة ٤- يتمتع عضو الهيئة التدريسية والمحاضر ومساعد التدريس او البحث في نطاق عمله الجامعي بالحرية الكاملة في التفكير والتعبير والنشر وتبادل الراي في كل مايتعلق بمواضيع الدراسة ويختلف اوجه النشاط الجامعي وذلك في حدود القوانين والانظمة والتعليمات والقرارات المعمول بها .

المادة ٥: يشترط في عضو الهيئة التدريسية ومساعد التدريس او البحث عند تعيينه ما يلي :

أ- أن يكون سالماً من الامراض والعاهات التي تمنعه أو تعوقه عن القيام بواجباته .

ب- أن يكون حسن السمعة والسلوك غير محكوم عليه بجناية أو بجنحة ماسة بالشرف .

ج- أن تتوفر فيه الشروط الأخرى المنصوص عليها في القانون .

المادة ٦: أ- يجوز احتساب الخبرة العملية في غير التدريس الجامعي لأغراض تصديق الراتب فقط لمن يعين عضواً في الهيئة التدريسية في الجامعة، وذلك باحتساب كل سنتين من تلك الخبرة بسنة واحدة في الخدمة كحد أعلى .

ب- عند تعيين أي شخص عضواً في الهيئة التدريسية في الجامعة يجوز أن تعتمد في تعيينه الرتبة التي شغلها في أي جامعة أخرى تعترف بها الجامعة، وتعتمد تلك الرتبة في تحديد رتبته وأقدميته وغير ذلك من الأمور في الجامعة، شريطة أن يكون حاصلاً على المؤهلات العلمية المنصوص عليها في القانون وهذا النظام .

ج- ينقل عضو الهيئة التدريسية من فئة إلى فئة أعلى ضمن الرتبة الواحدة إذا توافرت لديه في الفئة المطلوب النقل منها أقدمية لا تقل عن خمس سنوات وبالنسبة للمدرس سبع سنوات، وفي جميع الأحوال المنصوص عليها في هذه الفقرة عليه أن يكون قد نشر بحثين اثنين على الأقل .

المادة ٧ : أ- يكون عضو الهيئة التدريسية في الجامعة عند تعيينه تحت التجربة، وينظر في تثبيته عضو الهيئة التدريسية الأردني (باستثناء المدرس) إذا :-

١- أمضى خمس سنوات متواملة في خدمته الفعلية في الجامعة كحد أدنى .

٢. كان ناجحاً في تدريسه وعلاقاته في العمل الجامعي .

٣. تمت ترقيته إلى رتبة أعلى إلا إذا كان قد عين في رتبة استاذ، وفي هذه الحالة ينظر في تثبيته بعد مضي خمس سنوات متواملة على الأقل على خدمته الفعلية في الجامعة، وإذا لم يثبت فتنتهي خدمته حكماً .

ب- وأما المدرس فينظر في تثبيته إذا أمضى سبع سنوات متواملة في خدمته الفعلية في الجامعة كحد أدنى ونقل إلى الفئة (أ) من رتبة مدرس .

ج- تعتبر مدة التجربة لعضو الهيئة التدريسية جزءاً من خدمته الفعلية في الجامعة .

د- مع مراعاة نص الفقرة (أ) من هذه المادة، يكون الحد الأعلى لمدة التجربة لعضو الهيئة التدريسية عشر سنوات تمسب ابتداء من تطبيق هذا النظام، وإذا لم يثبت خلال هذه المدة فتنتهي خدمته في الجامعة حكماً .

هـ- يجوز إنهاء خدمة عضو الهيئة التدريسية خلال مدة تجربته على أن يبلغ بذلك قبل ثلاثة أشهر على الأقل من التاريخ المحدد لانتهاء خدمته، وللرئيس عدم التقيد بهذا الشرط الزمني إذا رأى مبرراً لذلك .

و- إذا أعيد تعيين عضو الهيئة التدريسية يوضع تحت التجربة من جديد وفقاً لأحكام هذه المادة .

المادة ٨:

أ- أعضاء هيئة تدريس بعقد سنوي قابل للتجديد على أن يتضمن العقد تحديد رتبهم الأكاديمية ورواتبهم وحقوقهم وواجباتهم ومكافآتهم وعلاواتهم وإجازاتهم وفق أحكام هذا النظام .

ب- أعضاء زائرين من هيئات التدريس في الجامعات الأخرى بعقد سنوي قابل للتجديد وذلك بنفس الرتب الأكاديمية التي يحملونها في تلك الجامعات .

ج- محاضرين متفرغين للعمل في الجامعة وذلك بتنسيب من كل من مجلس القسم الأكاديمي ومجلس الكلية المختصين على أن يتضمن العقد المبرم بين الجامعة والمحاضر المتفرغ حقوق المحاضر وواجباته ومقدار راتبه وعلاوته ومكافآته وإجازاته بالإضافة إلى أي شروط أو أمور أخرى يرى الرئيس ضرورة النص عليها . ويشترط فيمن يعين محاضراً متفرغاً مايلي :

١- أن يكون حاصلاً على درجة الماجستير أو أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى وخبرة يرى مجلس العمدة أنهما تؤهلانه للتدريس .

٢- أن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة (٥) من هذا النظام .

٣- أن يكون قد عمل مدة لا تقل عن ثلاث سنوات في مجال البحث أو التدريس في جامعة أو معهد معترف بهما من الجامعة وذلك بعد حصوله على درجة الماجستير .

هكذا منه لأهل

المادة ٩: أ- للرئيس بناء على تنسيب العميد وأخذ رأي مجلس القسم تكليف محاضرين غير متفرغين للقيام بالتدريس أو بأعمال التدريس في الجامعة خلال فصل واحد أو أكثر وذلك وفق الأسس المقررة في الجامعة لمثل هذا التكليف، وتحدد أجور ساعات تدريس المحاضرين غير المتفرغين بتعليمات يصدرها المجلس.

ب- يتم تعيين مساعد التدريس أو البحث وترقيته بقرار من الرئيس بناء على تنسيب العميد المعني واقتراح مجلس القسم المختص.

المادة ١٠: للرئيس دعوة من يرى من الأشخاص لالقاء محاضرات أو القيام بمهام علمية في الجامعة لمدة محدودة وبالشروط والمكافآت والتفقات التي يراها مناسبة.

المادة ١١: أ- تحدد الرواتب الأساسية لأعضاء الهيئة التدريسية ومساعد التدريس أو البحث على الوجه التالي:

رتبة عضو الهيئة التدريسية	الفئة	السلم	الزيادة السنوية
أستاذ	٢٢٤	٢٢٦	٢٢٨
أستاذ مشارك	٢٢٦	٢٢٨	٢٣٠
ب	٢٢٨	٢٣٠	٢٣٢
أستاذ مساعد	٢٣٠	٢٣٢	٢٣٤
ب	٢٣٢	٢٣٤	٢٣٦
مدرس	٢٣٤	٢٣٦	٢٣٨
ب	٢٣٦	٢٣٨	٢٤٠
مساعد تدريس أو بحث	٢٣٨	٢٤٠	٢٤٢
سلم رواتب الموظفين الإداريين	٢٤٠	٢٤٢	٢٤٤

ب- يتقاضى عضو الهيئة التدريسية ومساعد التدريس أو البحث الزيادة السنوية المقررة عند حلول موعدها.

المادة ١٢: تصرف لعضو الهيئة التدريسية والمحاضر المتفرغ ومساعد التدريس أو البحث العلاوة العائلية الشهرية التالية:

دينار	للزوجة
٧	للزوجة الأولى
٧	للزوجة الثانية
٧	للزوجة الثالثة
٧	للزوجة الرابعة

المادة ١٣: على الزوج مما ورد في المادة (١٢) من هذا النظام لا تدفع العلاوات المنصوص عليها في تلك المادة.

أ- إلى عضو هيئة التدريس عن زوجته التي تتقاضى راتباً شهرياً من مصلحة عامة.

ب- إلى عضو هيئة التدريس أو المحاضر المتفرغ أو مساعدة التدريس أو البحث عن أولادها إذا كان والدهم على قيد الحياة وغير عاجز عن العمل.

ج- عن الأولاد الذين أتموا السادسة عشرة من أعمارهم ما لم يكونوا يواصلون دراستهم الثانوية أو الجامعية، وتقطع العلاوة الخاصة بهم بعد أن يتموا تلك الدراسة أو ينقطعوا عنها.

المادة ١٤: تصرف لعضو هيئة التدريس العلاوة الشخصية الشهرية التالية: سبعة عشر ديناراً للذين يتقاضون رواتب من (١٣٠) ديناراً فما فوق.

وثمانية دنانير للذين يتقاضون رواتب تقل عن (١٣٠) ديناراً.

المادة ١٥: يصرف لعضو هيئة التدريس الذي يشغل أحد المناصب التالية علاوة بدل تمثيل وضيافة شهرية على الوجه التالي شريطة أن لا تصرف للعضو أكثر من علاوة واحدة بموجب هذه المادة وتدفع له في هذه الحالة العلاوة الأعلى.

الرئيس	٣٠٠ دينار
نائب الرئيس	١٧٥ ديناراً
العميد	١٢٥ ديناراً
نائب العميد ورئيس القسم الأكاديمي	٧٥ ديناراً
مساعد العميد	٤٥ ديناراً

المادة ١٦: مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في الفقرتين (أ-د) من هذه المادة تصرف لعضو هيئة التدريس علاوة التنقل الشهرية التالية:

نائب الرئيس والعميد	٥٠ ديناراً
نائب العميد	٤٥ ديناراً
عضو هيئة التدريس	٤٠ ديناراً

ويشترط في هذه العلاوة مايلي:

أ- أن تصرف للمحاضر المتفرغ ومساعد التدريس أو البحث علاوة نقل تعادل العلاوة التي يتقاضاها من يساويه في الراتب من الموظفين الإداريين والفنيين.

ب- أن لا يتقاضى الشخص الواحد أكثر من علاوة نقل واحدة مهما تعددت أسباب استحقاقه لها وتدفع له في هذه الحالة العلاوة الأعلى.

ج- أن لا تصرف علاوة نقل لأي شخص خصصت له سيارة من قبل الجامعة.

د- أن لا تصرف علاوة نقل لعضو هيئة التدريس عن المدة التي يقضيها في إجازة التفرغ العلمي أو عن المدة التي يقضيها في بعثة أو دورة أو إجازة علمية إذا كانت تلك المدة تزيد على ثلاثة أشهر.

المادة ١٧:١. تخصص لاهضاء هيئة التدريس علاوة اختصاص تحدد بالنسب التالية:

١. (١٢٪) من الراتب الأساسي لحامل الدرجة العلمية المؤهل للتعيين في كلية الطب، على أن تكون جميع الشهادات والدرجات والمؤهلات العلمية التي يحملها، بما في ذلك الشهادة الجامعية الأولى في مجال الطب.

٢. (١١٥٪) من الراتب الأساسي لحامل الدرجة العلمية المؤهل للتعيين في كلية الهندسة أو كلية طب الأسنان على أن تكون جميع الشهادات والدرجات والمؤهلات العلمية العالية التي يحملها بما في ذلك الشهادة الجامعية الأولى في مجال الهندسة أو طب الأسنان.

٣. (١٠٠٪) من الراتب الأساسي لحاملي الدرجات العلمية في التخصصات الأخرى غير الواردة في البندين (٢.١) من هذه الفقرة.

ب- يحدد مجلس التعليم العالي بناء على تنسيب مجلس العمدة التخصصات التي تؤهل حاملها للتعيين ولم ينص عليها في البندين (١ و ٢) من الفقرة (أ) من هذه المادة وذلك لغاية تحديد علاوة الاختصاص المقررة لها.

المادة ١٨: للرئيس أن يمنح عضو هيئة التدريس الذي يبدي جدارة في عمله زيادة سنوية اضافية واحدة شريطة أن يكون قد ورد عنه تقريران متتاليان من العميد المختص بتقدير (ممتاز) أو (جيد جداً).

المادة ١٩: للرئيس أن يصرف لعضو هيئة التدريس غير الأردني (علاوة بدل إقامة) بنسبة ثلاثين بالمائة (٣٠٪) من راتبه الشهري الأساسي.

المادة ٢٠: تكون مسؤوليات عضو الهيئة التدريسية و المحاضر المتفرغ وأجباتهما في الجامعة كالتالي:

أ. التفرغ الكامل للتدريس في الجامعة وإجراء التدريبات العملية واعداد البحوث والدراسات وعقد الندوات والامتحانات.

ب. الاشراف على بحوث الطلبة وتوجيههم ونشاطاتهم العلمية والثقافية والاجتماعية وتوجيههم علمياً وخلقياً وبث الروح الجامعية في نفوسهم ورعاية شؤونهم الاجتماعية والثقافية والرياضية.

ج. النهوض برسائله العلمية والمحافظة على الامانة العلمية وعلى المستوى اللائق بمكانة الجامعة في ميادين البحث والتدريس والتوجيه.

د. الاشتراك في المجالس واللجان التي تشارك فيها الجامعة والمساهمة في كل عمل ينهض بالجامعة ويدفع بها الى التقدم.

هـ. تقديم تقرير سنوي الى رئيس القسم الاكاديمي الذي يعمل فيه عن نشاطه العلمي والبحوث التي انجزها وتلك التي ما زال يقوم بها على أنه في أوجه النشاط العلمي والبحوث والدراسات التي يقوم بها أكثر من شخص واحد يقدم التقرير من قبل اغلام في الدرجة أو الاقدم فيها.

المادة ٢١:١- تكون ساعات العمل الاسبوعية لعضو هيئة التدريس (٤٠) ساعة توزع من قبل رئيس القسم على الاعمال التالية:

١. التدريس.

٢. الاشراف على الرسائل الجامعية.

٣. البحث العلمي.

٤. الارشاد الاكاديمي.

٥. مراجعات الطلبة.

٦. المشاركة في اللجان والمجالس.

ب- يكون العبد التدريسي للاستاذ (٩) ساعات معتمده وللستاذ المشارك والاستاذ المساعد (١٢) ساعة والمدرس (١٥) ساعة معتمده.

ج- للرئيس ان يخفض العبد التدريسي لعضو الهيئة التدريسية الذي يتولى اعباء ومسؤوليات جامعية.

د- لمجلس القسم زيادة العبد التدريسي لاهضاء الهيئة التدريسية في حالات الضرورة كما أن له تخفيض ذلك العبد مقابل قيام عضو الهيئة التدريسية ببحث يتضمن جهداً اضافياً أو قيامه بمهام أخرى تكلفه بها الجامعة في ضوء الامكانات المتوافره في القسم.

المادة ٢٢:١. يستحق عضو الهيئة التدريسية اجازة سنوية مدتها عشرة اسابيع منها اسبوع واحد بين الفصلين الدراسيين الأول والثاني اذا لم يعمل في الفصل الصيفي. وأما اذا عمل في الفصل الصيفي بنصاب كامل أو جزئي فيستحق في هذه الحالة اجازة سنوية مدتها خمسة اسابيع منها اسبوع واحد بين الفصلين الدراسيين الأول والثاني ويتولى مجلس القسم تمديد مدة الاجازة السنوية وتاريخ بدئها، وترفع التوصية بها لعميد الكلية للموافقة عليها.

ب- يستحق عضو الهيئة التدريسية الذي يعمل في الفصل الصيفي راتب شهر اضافي واحد مع العلاوات باستثناء علاوة النقل وذلك عن كل شهر يعمل فيه خلال الفصل الصيفي بالنصاب الكامل المنصوص عليه في الفقرة (أ) من المادة (٢١) من هذا النظام وأما اذا عمل بأقل من ذلك النصاب فيستحق من راتب الشهر الاضافي والعلاوات المشار اليها بنسبة عبثه الفعلي الى ذلك النصاب الكامل وتحدد تلك النسبة وشروط العمل في الفصل الصيفي بتعليمات يصدرها المجلس.

ج. يمنح مساعد التدريس أو البحث اجازة سنوية مدتها ثلاثون يوماً.

د. يسقط الحق في الاجازات المنصوص عليها في هذه المادة بانقضاء العام الجامعي في نهاية الفصل الصيفي دون استعمال هذه الاجازات.

هكذا منه الجهل

المادة ٢٣: ١- للرئيس تكليف عضو الهيئة التدريسية أو المحاضر القيام بالبحث العلمي أو بأي عمل آخر يخدم أهداف الجامعة خلال إجازته السنوية مقابل مكافأة يحددها الرئيس.

ب- لا يجوز لعضو الهيئة التدريسية والمحاضر المتفرغ ومساعد التدريس أو البحث في الجامعة إلقاء دروس أو محاضرات أو القيام بأعمال متخصصة خارج الجامعة بأجر أو بدون أجر إلا بموافقة الرئيس الخطية بناء على تنسيب عميد الكلية المختص ولا يجوز أن يزيد عدد هذه المحاضرات على معدل ثلاث ساعات معتمدة أسبوعياً خلال الفصل.

المادة ٢٤: ١- يجوز لمجلس العمداء أن يمنح عضو الهيئة التدريسية ومساعد التدريس أو البحث الذي أمضى خمس سنوات خدمة فعلية متصلة في الجامعة إجازة بدون راتب لمدة سنة أو جزء منها قابلة للتديد بحيث لا تزيد مجموعها على ثلاث سنوات على أن لا يمنح إجازة ثانية بمقتضى أحكام هذه المادة إلا بعد مرور مثلي مدة الإجازة السابقة.

ب- لا تعتبر الإجازات بدون راتب التي تمنح لأي من أعضاء الهيئة التدريسية جزءاً من خدمته في الجامعة لأغراض الترقية ومكافأة نهاية الخدمة والادخار إلا أنها تحسب له أقدمية في الراتب فقط إذا قضاه في التدريس الجامعي.

ج- يستثنى عضو الهيئة التدريسية الذي يعين في منصب وزير أو رئيس جامعة أردنية رسمية من أحكام هذه المادة.

المادة ٢٥: ١- للرئيس بتنسيب من العميد ورئيس القسم المعنيين منح عضو الهيئة التدريسية ومساعد التدريس أو البحث إجازة لداء فريضة الحج لمدة لا تزيد على ثلاثة أسابيع ولا تمنح هذه الإجازة إلا مرة واحدة طيلة مدة خدمته.

ب- للرئيس في حالات خاصة يقدرها منح عضو الهيئة التدريسية إجازة اضطرارية دون راتب لمدة لا تزيد على فصل دراسي، وذلك بناء على تنسيب من رئيس القسم وعميد الكلية المعنيين، وتنسب هذه الإجازة الاضطرارية جزءاً من الخدمة الفعلية لأغراض الترقية ومكافأة نهاية الخدمة والادخار.

المادة ٢٦: ١- يجوز لمجلس العمداء منح عضو الهيئة التدريسية الأردني المثبت في الخدمة الدائمة إجازة تفرغ علمي لمدة سنة كاملة أو مجزأة لفصلين اثنين عن كل ست سنوات قضاه العضو في خدمة الجامعة بصفته أردنياً شريطة أن يقدم مخططاً للبحث أو البحوث التي سيعدها خلال الإجازة.

ب- يتقاضى عضو الهيئة التدريسية راتبه وجميع علاواته خلال إجازة التفرغ العلمي وتحسب هذه الإجازة لأغراض الترقية ومكافأة نهاية الخدمة والادخار والأقدمية في الراتب.

٢- يجوز لعضو الهيئة التدريسية الذي منح إجازة تفرغ علمي أن يعمل خلال هذه الإجازة في الجامعات أو مراكز البحوث العلمية داخل المملكة أو خارجها، ويكون ذلك بموافقة الجامعة.

٣- إذا قضى عضو الهيئة التدريسية المجاز إجازة تفرغ علمي لمدة سنة، هذه الإجازة أو أي جزء رئيسي منها خارج المملكة لأغراض البحث العلمي فتدفع له الجامعة أجور سفره مع زوجته وأولاده خلال سنة التفرغ ولمرة واحدة ذهاباً وإياباً وفقاً للتعليمات التي يصدرها الرئيس بما في ذلك تحديد عدد الأولاد.

ج- على عضو الهيئة التدريسية الذي منح إجازة تفرغ علمي أن يقدم إلى عميد كليته عند انتهاء إجازته تقريراً وأفيداً عن البحث أو البحوث العلمية التي أعدها خلال إجازته ليجري تقييمها بمعرفة عميد الكلية، ويرفع التقرير والتقويم إلى رئاسة الجامعة لاعتماده، فإذا لم يعتمد مثل هذا التقرير تسترد منه جميع المبالغ التي دفعت له بمقتضى الفقرة (ب) من هذه المادة.

د- إذا استقال عضو الهيئة التدريسية من عمله في الجامعة خلال إجازة التفرغ العلمي أو قبل مرور سنة على عودته منها ومباشرة عمله في الجامعة تسترد منه جميع المبالغ التي دفعت له بمقتضى الفقرة (ب) من هذه المادة.

المادة ٢٧: تحدد أحكام وشروط الإجازة المرضية الاضطرارية ونماذج الإجازات بتعليمات يصدرها المجلس.

المادة ٢٨: أ- يجوز لمجلس العمداء اعارة عضو الهيئة التدريسية في الجامعة المثبت في الخدمة الدائمة فيها إلى جهة حكومية أو دولية للعمل فيها لمدة فصل أو أكثر، على أن لا تتجاوز مدة الاعارة في أي حال من الحالات ثلاث سنوات، وأن لا يعار عضو الهيئة التدريسية مرة أخرى إلا بعد مضي مثلي مدة اعارته السابقة.

ب- لا تتحمل الجامعة أي رواتب أو علاوات أو نفقات أخرى مهما كان نوعها خلال مدة الاعارة.

ج- تعتبر مدة اعارة عضو الهيئة التدريسية جزءاً من خدمته الفعلية في الجامعة لأغراض الترقية ومكافأة نهاية الخدمة والادخار والأقدمية في الراتب.

المادة ٢٩: ١- للرئيس بعد أخذ رأي كل من مجلس الكلية ومجلس القسم إيفاد عضو الهيئة التدريسية في دورات علمية خارج الجامعة وتنظم الأمور المتعلقة بهذا الإيفاد بما في ذلك الأمور المالية بموجب تعليمات يصدرها الرئيس بعد الاستئناس برأي مجلس العمداء وتعتبر مدة إيفاد عضو الهيئة التدريسية جزءاً من خدمته الفعلية في الجامعة لأغراض الترقية ومكافأة نهاية الخدمة والادخار والأقدمية في الراتب.

ب- يجوز إيفاد المحاضر المتفرغ في بعثة علمية وفقاً لأحكام نظام البعثات العلمية المعمول به في الجامعة.

المادة ٣٠: أ- يجوز انتداب عضو الهيئة التدريسية للقيام بأعمال وظيفية أخرى داخل الجامعة، ويجوز انتدابه للقيام بوظيفة أخرى خارج الجامعة بما فيه مصلحة وأهداف الجامعة وبموافقته، وذلك لمدة سنة قابلة للتديد سنة أخرى.

ب- تعتبر مدة انتداب عضو الهيئة التدريسية جزءاً من خدمته الفعلية في الجامعة لأغراض الترقية ومكافأة نهاية الخدمة والاندثار والأقدمية في الراتب.

المادة ٣١: على عضو الهيئة التدريسية والمحاضر ومساعد التدريس أو البحث: أ. التقيد بأحكام القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه.

ب. عدم القيام بأي عمل يتعارض مع واجباته الجامعية.

ج. عدم القيام بأي نشاط حزبي أو سياسي أو طائفي أو اقليمي داخل الجامعة.

د. الامتناع عن أي تصرف يسيء إلى الجامعة أو إلى أي من العاملين فيها.

المادة ٣٢: إذا خالف عضو الهيئة التدريسية والمحاضر المتفرغ وغير المتفرغ أو مساعد التدريس أو البحث أحكام القانون وهذا النظام والأنظمة الأخرى والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه أو أخل بواجباته الوظيفية تعرضه للعقوبات التأديبية التالية:

أ- التنبيه، وإذا أوقعت عليه هذه العقوبة مرتين خلال ثلاث سنوات متتالية ترفع في المرة الثالثة إلى عقوبة الانذار.

ب- الانذار وإذا أوقعت عليه هذه العقوبة مرتين خلال خمس سنوات متتالية ترفع في المرة الثالثة إلى عقوبة الانذار النهائي.

ج- الانذار النهائي ويحال من أوقعت عليه هذه العقوبة إلى المجلس التأديبي إذا ارتكب أي مخالفة بعد ذلك.

د- تأخير النظر في الترقية بعد توافر شروطها على أن لا تقل مدة التأخير عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات.

هـ- إيقاف أثار التشبيث في الخدمة الدائمة على أن لا تزيد مدة الإيقاف على ثلاث سنوات.

و- الاستثناء عن الخدمة مع صرف جميع استحقاقاته المالية.

ز- العزل مع الحرمان من مكافأة نهاية الخدمة أو من مساهمة الجامعة المالية في صندوق الاندثار أو منهما معاً.

المادة ٣٣: أ. إذا أقيمت دعوى جزائية على عضو الهيئة التدريسية أو المحاضر المتفرغ وغير المتفرغ أو مساعد التدريس أو البحث فلا يجوز اتخاذ أي إجراءات تأديبية بحقه ناشئة عن التهمة الجزائية الموجهة إليه قبل صدور الحكم النهائي في القضية الجزائية، وإذا كان قد بدئ بأي إجراءات تأديبية فيجب إيقافها إلى حين صدور الحكم النهائي في تلك الدعوى الجزائية.

ب. أن صدور القرار بعدم المسؤولية في القضية الجزائية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة لا يمنع من اتخاذ الإجراءات التأديبية بمقتضى أحكام هذا النظام.

المادة ٣٤: أ. مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة تحدد صلاحيات توقيع العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة (٣٢) من هذا النظام كمايلي:

١- لرئيس القسم أن يوقع عقوبة التنبيه، ويجوز لمن أوقعت عليه أن يستأنف القرار بذلك إلى العميد المختص خلال سبعة أيام من تاريخ تبليغها إليه.

٢- للعميد الكلية أن يوقع عقوبتي التنبيه والانذار، ويجوز لمن أوقعت عليه أي منهما أن يستأنف القرار بذلك إلى الرئيس خلال سبعة أيام من تاريخ تبليغها إليه، وللعميد تشكيل لجنة تحقيق في المخالفات المنسوبة إلى عضو الهيئة التدريسية قبل توقيع هاتين العقوبتين.

٣- للرئيس أن يوقع عقوبة التنبيه وعقوبة الانذار وعقوبة الانذار النهائي.

٤- للمجلس التأديبي توقيع أي من العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة (٣٢) من هذا النظام، وذلك وفقاً لما يتبين له ويتناسب مع ظروف الدعوى التأديبية المقدمة إليه.

ب. ١- لا يجوز إيقاف أي عقوبة تأديبية من حامل رتبة أدنى أكاديمياً أو إدارياً على حامل رتبة أعلى، وفي هذه الحالة ترفع التوصية بتوقيع العقوبة إلى حامل الرتبة الأعلى الذي يحق له إيقاف العقوبة.

٢- لا يجوز إيقاف أي عقوبة تأديبية أو تشديدها أو تخفيفها قبل سماع أقوال عضو الهيئة التدريسية وإتاحة الفرصة له للدفاع عن نفسه، وذلك من قبل الجهة التي لها صلاحية النظر في الإجراءات التأديبية المتخذة بحقه.

المادة ٣٥: أ. إذا وجد الرئيس أن الفعل المنسوب لعضو الهيئة التدريسية أو المحاضر المتفرغ أو غير المتفرغ أو مساعد التدريس أو البحث يستوجب فرض عقوبة أشد من تلك العقوبات التي يملك صلاحية إيقافها فيقوم بإحالة المخالف إلى المجلس التأديبي الابتدائي.

ب. للرئيس قبل إصدار قراره بإحالة المخالف للمجلس التأديبي الابتدائي طبقاً للفقرة (أ) من هذه المادة أن يشكل لجنة من ثلاثة من الأعضاء للتحقيق في تلك القضية وتقديم نتائج تحقيقها إليه.

ج. يتولى رئيس لجنة التحقيق الدفاع عن تقرير اللجنة أمام المجلس التأديبي الابتدائي والاستئناف.

المادة ٣٦: أ. يشكل المجلس التأديبي الابتدائي لمدة سنة قابلة للتتمديد بقرار من مجلس العمداء من خمسة من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة ممن يحملون رتبة الاستاذية ويعين مجلس العمداء رئيساً له من بين أعضائه، ومجلس العمداء أعضاء أي منهم من عضوية المجلس أو قبول إعفائه منها.

هكذا منه المجلد

ب- يشكل المجلس التأديبي الاستثنائي لمدة سنة قابلة للتجديد بقرار من مجلس العمدة من خمسة من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة ممن يحملون رتبة الاستاذية على أن يكون أحد نواب الرئيس من بينهم ليتولى رئاسة المجلس التأديبي الاستثنائي، وللمجلس العمدة إعفاء أي منهم من عضوية المجلس أو قبول إعفائه منها.

ج- للمجلس تعيين عضو احتياطي أو أكثر في كل من المجلسين التأديبيين، ليحل محل أي عضو أصيل يتغيب عن جلسات أي منهما لأي سبب من الأسباب.

المادة ٣٧: يجتمع كل من المجلسين التأديبيين بدعوة من رئيسه، وتكون أي جلسه يعقدها قانونية إذا حضرها رئيسه واثنان على الأقل من الأعضاء، ويتخذ أي من المجلسين التأديبيين قراراته بالأجماع أو بالأغلبية.

المادة ٣٨: أ- إذا نسبت إلى عضو الهيئة التدريسية مخالفة أو قدمت شكوى بحقه ورأى العمدة أنها تستوجب عقوبة تأديبية أشد مما يملك هو أو رئيس القسم صلاحية توقيعها، فيترتب عليه رفع أمر المخالفة إلى الرئيس معززه بالتحقيقات التي أجريت بشأنها مع مطالعته أو مطالعة رئيس القسم حسب مقتضى الحال.

ب- للرئيس اتخاذ الإجراءات التي يراها ضرورية بشأن المخالفة التي ترفع إليه بمقتضى أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة، وذلك حسبما تقتضي به الوقائع المتصلة بها بما في ذلك توقيع العقوبة التأديبية المناسبة على المخالف مما يدخل ضمن صلاحياته أو تشكيل لجنة ثلاثية للتحقيق معه برئاسة أحد أعضاء الهيئة التدريسية ممن يحملون رتبة الاستاذية والتصرف بعد ذلك بالمخالفة وفقاً لنتائج التحقيق بحفظها أو توقيع العقوبة أو بإحالتها إلى المجلس التأديبي.

ج- إذا قرر الرئيس تقديم المخالف إلى المجلس التأديبي يتولى رئيس لجنة التحقيق الثلاثية المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة الدفاع عن تقرير اللجنة أمام المجلس التأديبي بما في ذلك تقديم البينات والمرافعات.

المادة ٣٩: أ- يبلغ عضو الهيئة التدريسية الحال إلى المجلس التأديبي بنسخة من لائحة المخالفة المنسوبة إليه، وذلك إلى مكان عمله في الجامعة أو مكان إقامته، وذلك قبل موعد الجلسة المحددة للشروع في النظر في المخالفة بسبعة أيام على الأقل، وله الرد بصورة خطية على اللائحة خلال تلك المدة.

ب- لعضو الهيئة التدريسية الحال إلى المجلس التأديبي الإطلاع على جميع أوراق ملف الدعوى التأديبية، وحضور المحاكمة فيها بنفسه أو اختيار وكيل عنه لذلك الغرض من داخل الجامعة أو من خارجها يحضر معه جلسات المحاكمة للدفاع عنه.

ج- للرئيس توقيف عضو الهيئة التدريسية الحال إلى المجلس التأديبي أو المدعي العام أو المحاكم عن العمل، وفي هذه الحالة يوقف صرف راتبه وعلاوته على أنه يجوز للرئيس صرف ما لا يزيد على نصفها له خلال مدة توقيفه عن العمل.

المادة ٤٠: أ- ينعقد المجلس التأديبي للشروع في النظر في الدعوى التأديبية خلال مدة أقصاها أسبوعان من تاريخ إحالة الدعوى إليه.

ب- تكون جلسات كل من المجلسين التأديبيين سرية بما في ذلك الجلسة التي يتلى فيها قرار المجلس.

المادة ٤١: لكل من المجلسين التأديبيين دعوة الشهود أو الخبراء وسماع أقوالهم بعد أداء القسم، وله تشكيل أي لجنة يراها مناسبة من بين أعضائه للتحقيق في أي ناحية من النواحي المتعلقة بالمخالفة التي ينظر فيها المجلس بما في ذلك إجراء الكشف الحسي بمعرفة الخبراء، وذلك لتمكينه من إصدار القرار المناسب في الدعوى.

المادة ٤٢: إذا تغيب عضو الهيئة التدريسية الحال إلى أي من المجلسين التأديبيين دون عذر مشروع يقبله المجلس التأديبي المختص في أي جلسة من الجلسات، تجرى محاكمته بصورة غيابية، ويصدر قراره بحقه بتلك الصورة.

المادة ٤٣: أ- يحق لمن صدر ضده قرار من المجلس التأديبي الابتدائي بتوقيع أي من العقوبات المنصوص عليها في المادة (٣٢) من هذا النظام الطعن في القرار لدى المجلس التأديبي الاستثنائي خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه قرار المجلس التأديبي الابتدائي، ويودع الطعن بلائحة خطية في مكتب الرئيس مقابل اتصال من مدير هذا المكتب، وتحال لائحة الاستئناف إلى رئيس المجلس التأديبي الاستثنائي للنظر فيها.

ب- يبلغ المستأنف بموعد الجلسة التي سيعقدها المجلس التأديبي الاستثنائي للشروع في النظر في الاستئناف بمذكرة تبليغ إلى مركز عمل المستأنف في الجامعة أو إلى مكان إقامته، وذلك قبل الموعد المحدد للجلسة بخمسة عشر يوماً على الأقل.

ج- يعتبر قرار المجلس التأديبي الابتدائي قطعياً إذا لم يتم المحكوم عليه باستئنافه خلال المدة القانونية المقررة.

د- تتولى رئاسة الجامعة القيام بجميع التكاليف المتعلقة بالدعوى التأديبية المنصوص عليها في هذا النظام.

هـ- أ- إذا رأى الرئيس أو أي من المجلسين التأديبيين أو أي لجنة تقوم بالتحقيق في أي مخالفة تأديبية أن المخالفة التي يجري النظر أو التحقيق فيها تنطوي على جريمة جزائية فتحال القضية من قبل الرئيس إلى المدعي العام المختص

لاتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها، وتوقف الإجراءات التأديبية إلى حين صدور الحكم النهائي في القضية الجزائية. ٢- إن صدور الحكم في القضية الجزائية بعدم مسؤولية عضو الهيئة التدريسية أو تبرئته من التهمة الجزائية التي نسبت إليه لا تحول دون اتخاذ الإجراءات التأديبية بحقه بمقتضى هذا النظام.

هكذا منه المجلد

و- تنفذ الاحكام القطعية الصادرة في الدعاوي التأديبية بقرار من الرئيس.

المادة ٤٤: تعتبر خدمة عضو الهيئة التدريسية والمحاضر ومساعد التدريس أو البحث منتهية في الجامعة في أي من الحالات التالية:

- الوفاة.
- قبول الاستقالة.
- فقد الوظيفة.
- الاستغناء عن الخدمة، أو انتهاء العمل أو العقد.
- العزل.
- إتمامه من السبعين وفي هذه الحالة يكون انتهاء الخدمة اعتباراً من نهاية العام الجامعي الذي أتم فيه سن السبعين.
- تعذر مواصلة العمل في الجامعة لأسباب صحية بناء على تقرير من المرجع الطبي.
- فقد الجنسية الأردنية.
- الحكم بالادانة بجناية أو جنحة ماسة بالشرف.
- فقدان أي شرط من شروط التعيين الواردة في هذا النظام.

المادة ٤٥: تقدم الاستقالة خطياً وتقبل أو ترفض بقرار من الرئيس بناء على تنسيب من العميد على أن يصدر القرار بقبول الاستقالة أو رفضها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمها وتعتبر مقبولة إذا لم يبلغ مقدم الاستقالة بقرار قبولها أو رفضها خلال تلك المدة، وإذا ترك العمل قبل تبليغه على ذلك الوجه أو قبل انقضاء ثلاثين يوماً على تقديمها فيعتبر فاقداً لوظيفته.

المادة ٤٦: يعتبر عضو الهيئة التدريسية أو المحاضر أو مساعد التدريس أو البحث فاقداً لوظيفته إذا تغيب عن عمله مدة تزيد على ثلاثة أسابيع متوالية دون عذر تقبله الجامعة وفي هذه الحالة يفقد حقه في المكافأة وفي مساهمة الجامعة في صندوق الادخار.

المادة ٤٧: ١- مع مراعاة ما ورد في المادة (٣٢) والمادة (٤٦) من هذا النظام يستحق عضو الهيئة التدريسية ومساعد التدريس أو البحث عند تركه الخدمة نهائياً الحقوق المالية التالية:

١. مكافأة تعادل راتب شهر واحد عن كل سنة من سنوات خدمته الخمس الأولى في الجامعة، وراتب شهر ونصف عن كل سنة من سنوات خدمته الخمس الثانية، وراتب شهرين عن كل سنة من سنوات خدمته الخمس الثالثة، وراتب ثلاثة أشهر عن كل سنة من سنوات خدمته التي تلي ذلك.
- وتمسب مكافأة نهاية الخدمة على أساس الراتب الشهري الأخير الذي تقاضاه عضو هيئة التدريس أو مساعد التدريس أو البحث من الجامعة وفق الأسس التالية:
- أ- على أساس الراتب الخاضع للضمان الاجتماعي اعتباراً من تاريخ شمول جميع العاملين في الجامعة باحكام قانون الضمان وحتى بلوغ عضو الهيئة التدريسية ومساعد التدريس أو البحث سن الخامسة والستين من عمره.

ب- على أساس الراتب الاساسي عن الفترة السابقة لتاريخ شمول جميع العاملين في الجامعة باحكام قانون الضمان وعن الفترة اللاحقة لبلوغ عضو الهيئة التدريسية ومساعد التدريس أو البحث سن الخامسة والستين.

ج- لا تسري احكام الفقرتين السابقتين من هذه المادة على اعضاء الهيئة التدريسية ومساعد التدريس أو البحث الذين تركوا الخدمة من الجامعة قبل بدء نفاذ احكام هذا النظام.

٢. المبالغ المستحقة له في صندوق الادخار مع مراعاة الاحكام الخاصة بالصندوق.

ب. لعضو الهيئة التدريسية ومساعد التدريس أو البحث القائم بمهام وظيفته في الجامعة الحصول على نسبة من المكافأة التي يستحقها وذلك بموجب تعليمات يصدرها مجلس العمداء تبين النسب المثوية التي يجوز صرفها لعضو الهيئة التدريسية ومساعد التدريس أو البحث، ومدد الخدمة التي ينيلها عليه قضائها في الجامعة لصرف كل نسبة من النسب لتلك المكافأة شريطة أن لا تزيد هذه النسبة في حدها الأقصى على ٥٠ بالمائة وان لا تقل مدة الخدمة عن ١٠ سنوات.

ج. يصرف رصيده ما يستحقه عضو الهيئة التدريسية ومساعد التدريس أو البحث من تلك المكافأة عند انتهاء خدمته في الجامعة، وفقاً لأحكام هذا النظام وذلك بعد تنزيل ما دفع على حسابها بموجب الفقرة (ب) من هذه المادة.

المادة ٤٨: لا يستحق عضو الهيئة التدريسية والمحاضر المتفرغ ومساعد التدريس أو البحث الذي تنتهي خدمته في الجامعة أي مكافأة في أي من الحالات التالية:

- إذا كانت خدمته في الجامعة تقل عن السنة.
- إذا أدين بحكم قضائي قطعي صادر عن محكمة أردنية بجرم جنائي أو بجنحة ماسة بالشرف.

المادة ٤٩: أ. إذا أصيب عضو الهيئة التدريسية أو المحاضر المتفرغ أو مساعد التدريس أو البحث بسبب عمله دون تقصير أو إهمال منه بعاهة جسمانية، وكانت العاهة لا تحول دون استمراره في عمله في الجامعة فيدفع له تعويض مساو للنسبة المثوية للعجز الذي أصابه نتيجة لتلك العاهة من راتبه عن آخر سنة عمل بها في الجامعة.

ب. إذا كانت العاهة مما يحول دون استمراره في خدمة الجامعة فيدفع له ما يلي:

١. المبالغ المستحقة لمصابه في صندوق الادخار مع مراعاة الاحكام المتعلقة بذلك الصندوق.
٢. راتب الاجازات السنوية العادية المستحقة له والعلاوات حتى تاريخ الاصابة وذلك مع مراعاة الاحكام الواردة في هذا النظام والخاصة بالاجازات السنوية.
٣. راتب الشهر الذي يلي تاريخ الاصابة.

هذه من المجلد

٤. المكافأة المستحقة له بمقتضى أحكام هذا النظام.
 ٥. تعويض نسبي من راتبه السنوي الأخير يعادل نسبة العجز الناشئ عن العاهة وإذا كان العجز كاملاً بحيث أصبح عضو الهيئة التدريسية أو المحاضر المتفرغ أو مساعد التدريس أو البحث في حكم المقعد أو عاجزاً عن إعالة نفسه بنفسه فيكون التعويض بمقدار راتب سنة كاملة على أساس راتبه الشهري الأخير الذي تقاضاه وذلك بالإضافة إلى الحقوق المالية الأخرى المنصوص عليها في هذا النظام.
 ب. يدفع التعويض المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة بقرار من المجلس بناء على تقرير طبي صادر عن المرجع الطبي المعتمد من قبل الجامعة يبين فيه العاهة وسببها ونسبة العجز الناتج عنها.

ج. إذا توفي عضو الهيئة التدريسية أو المحاضر المتفرغ أو مساعد التدريس أو البحث نتيجة حادث أثناء قيامه بعمله وبسبب هذا العمل فيدفع لورثته تعويض يعادل راتب سنة كاملة على أساس الراتب الشهري الأخير وذلك بالإضافة إلى الحقوق المالية الأخرى المنصوص عليها في هذا النظام.
 المادة ٥٠: أ. للرئيس أن يكلف عضو الهيئة التدريسية أو المحاضر المتفرغ أو مساعد التدريس أو البحث للقيام ببعض الأعمال التدريسية أو البحث أو التدريب أو غير ذلك من الأعمال الإضافية ويجوز أن يكون هذا التكليف لقاء مكافأة مالية يقررها الرئيس.
 ب. للرئيس أن يقرر منح مكافأة لأي شخص من خارج الجامعة يكلف بالقيام بعمل لها ويعلم الرئيس المجلس بهذا القرار.

المادة ٥١: لمجلس العمداء بناء على تنسيب الرئيس:

أ. أن يسمي الأستاذ الذي قضى في رتبة الاستاذية مدة لا تقل عن عشر سنوات خدمة فعلية في الجامعة وأجرى بحوثاً من مستوى فائق شهدت له الأوساط العلمية المحلية والعالمية أو قام بأعمال متميزة في المجالات المهنية أو الفنية استناداً معيماً. ويمنح الأستاذ المميز ميدالية ذهبية تصمم لهذه الغاية ويدرج اسمه في لوحة شرف خاصة بذلك إضافة إلى مميزات أخرى ترى الجامعة منحها إياها.

ب. أن يسمي الأستاذ الذي قضى عشر سنوات على الأقل في الخدمة الفعلية في الجامعة منها خمس سنوات على الأقل في رتبة الاستاذية وكان خلال هذه المدة متفوقاً في مجالات التدريس والبحث العلمي أو الأعمال المهنية والفنية استناداً متفوقاً. ويمنح الأستاذ المتفوق ميدالية ذهبية تصمم لهذه الغاية ويدرج اسمه في لوحة شرف خاصة بذلك إضافة إلى أي مميزات أخرى ترى الجامعة منحها إياها.

ج. لمجلس العمداء بناء على تنسيب الرئيس تسمية عضو الهيئة التدريسية الذي قضى في خدمة الجامعة مدة لا تقل عن عشر سنوات وهو بمرتبة الاستاذية وقدم خلال عمله في الجامعة خدمات متفوقة في تسيير أعمالها ونموها وتطورها، وانتهت خدمته فيها بسبب بلوغه السبعين أو أنهيت خدمته بناءً على طلبه عند بلوغه الستين استاذ شرف ويحتفظ بجميع حقوقه العلمية ويستفيد من الخدمات التي تقدمها الجامعة بما في ذلك التأمين الطبي، ولها أن تستفيد من خبرته في التدريس والإشراف وفي غيرها وذلك لقاء مكافأة يحددها الرئيس.

د. يستمر عضو الهيئة التدريسية الذي قضى في خدمة الجامعة مدة لا تقل عن عشرين سنة وانتهت خدمته بالاستقالة أو لأسباب صحية أو قضى عشر سنوات خدمة وانتهت خدمته ببلوغه السن القانوني بالاستفادة من التأمين الصحي الخاص بالجامعة ويعامل معاملة من هم على رأس عملهم.

المادة ٥٢: ينشأ في الجامعة صندوق ادخار تقوم على إدارته لجنة تسمى لجنة الصندوق وتشكل من مدير شؤون العاملين رئيساً وعضوية كل من المدير المالي واثنين من أعضاء هيئة التدريس المشتركين في الصندوق يعينهما الرئيس لمدة سنتين قابلتين للتجديد على أن يتولى المدير المالي أمانة سر تلك اللجنة.

المادة ٥٣: يحق لأي من العاملين الدائمين في الجامعة الاشتراك في الصندوق. المادة ٥٤: أ. يقتطع لحساب الصندوق ٥٪ من الراتب الشهري للمشارك وتُدفع الجامعة شهرياً لحساب المشترك في الصندوق مبلغاً يعادل مثلي المبلغ المقتطع من راتبه.

ب. يبدأ الاشتراك في الصندوق من تاريخ المباشرة بالعمل بعد التعيين في الجامعة.

المادة ٥٥: تحفظ في الدائرة المالية في الجامعة حسابات خاصة مستقلة لاموال صندوق الادخار وتستثمر بالطريقة التي تنسبها لجنة الصندوق ويوافق عليها المجلس.

المادة ٥٦: أ. مع مراعاة أحكام هذا النظام وأي نظام آخر صادر بالاستناد إلى القانون تدفع الجامعة للمشارك عند تركه الخدمة في الجامعة الرصيد المتحقق له في الصندوق مع ما يخصه من أرباح محسوبة على أساس الارصدة الفعلية للمشارك.

ب. للمشارك القائم بمهام وظيفته في الجامعة الحصول على جزء من الرصيد المستحق له في صندوق الادخار، بموجب تعليمات يصدرها مجلس العمداء يحدد فيها ما يصرف للمشارك من الادخار الذي اودعه في الصندوق بمقتضى أحكام هذا النظام وما اودعته الجامعة لحسابه مع ما تحقق له من أرباح، وكذلك المدد الرمنية التي ينبغي على المشارك قضاؤها في الجامعة لاستحقاقه صرف هذا الادخار له، أو أي نسبة منه شريطة أن لا تزيد هذه النسبة في حدها الأقصى على ٥ بالمائة وأن لا تقل مدة الخدمة عن ٧ سنوات.

هكذا منه المجلد

ج . يستمر اشتراك المشترك في صندوق الادخار بعد دفع أي مبلغ له منه بمقتضى أحكام هذه المادة ، ويصرف له رصيد ما يستحقه في الصندوق مع ما تحقق له من أرباح عند انتهاء خدمته أو إنهائها وفقاً لأحكام هذا النظام.

المادة ٥٧: للجنة صندوق الادخار صرف قروض للمشاركين من الأموال المتوفرة في الصندوق وذلك وفقاً للشروط التي يقررها المجلس بتعليمات يصدرها لهذه الغاية.

المادة ٥٨: لا يحق للمشارك عند تركه الخدمة استيفاء مساهمة الجامعة لحسابه في الصندوق والأرباح التي نشأت عنها في أي من الخالتين التاليتين :-

- أ- إذا ترك المشترك الخدمة خلافاً لأحكام القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه .
- ب- إذا اعتبر المشوك فاقداً لوظيفته أو صدر قرار بعزله مع حرمانه من مساهمة الجامعة في الصندوق .

المادة ٥٩- لا يجوز لأي من أعضاء الهيئة التدريسية أو المحاضرين أو مساعدي التدريس أو البحث أن يشترك في اتخاذ قرارات تتعلق بتعيين أو ترقية أو تقييم عمل أي من أعضاء الهيئة التدريسية أو المحاضرين أو مساعدي التدريس أو البحث إذا كان يعلمه رتبة .

المادة ٦٠- أ- تعقد الجامعة على نفقتها تأميناً جماعياً على حياة أعضاء الهيئة التدريسية والمحاضرين ومساعدي التدريس أو البحث فيها .

ب- تعمل الجامعة على تأمين الرعاية الصحية لجميع العاملين فيها وعائلاتهم بمالي ذلك توفير الخدمات والعناية الطبية عن طريق التأمين الصحي .

ج- يؤسس في حرم الجامعة ناد يسمى (نادي جامعة اليرموك) لتوثيق العلاقات الثقافية والفكرية والاجتماعية بين جميع العاملين في الجامعة والعمل على دعمها بمختلف أوجه النشاط الثقافي والاجتماعي والرياضي والفني .

د- يصدر مجلس العمداء التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه المادة بمالي ذلك تحديد مقدار المساهمة المالية في التأمين الصحي وبيان أفراد العائلة وبدل الانساب الى نادي جامعة اليرموك والاشراك فيه والاحكام والشروط الخاصة بإدارته .

المادة ٦١- يصدر الرئيس التعليمات التنفيذية والتنظيمية اللازمة لتنفيذ هذا النظام على أن لا تتعارض مع أحكامه أو تخالفها .

هكذا منه الأصل

المادة ٦٢- يلغى نظام الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك رقم (٤) لسنة ١٩٧٧ المعمول به في جامعة اليرموك على ان يستمر العمل بالتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه الى ان تلغى او تعدل او يستبدل غيرها بها على الا يزيد العمل بها على سنة من تاريخ العمل بهذا النظام .

الحسين بن طلال

١٩٩٨/٢/٢٨

للكب رئيس الوزراء لشؤون	نائب رئيس الوزراء لشؤون	رئيس الوزراء
التنمية ووزير الخارجية	الخدمات ووزير الاعلام	وزير الدفاع
الدكتور جواد العناني	الدكتور عبدالله التيسور	الدكتور عبدالسلام المجالي
وزير	وزير الاوقاف والشؤون	وزير التربية والتعليم
العمل	والمقنسات الاسلامية	وزير التعليم العالي
الدكتور محمد مهدي الفرخان	الدكتور عبدالسلام العبادي	الدكتور محمد حمدان رياض الشنعة
وزير	وزير دولة للشؤون	وزير الثقافة
التخطيط	البرلمانية والقانونية	وزير النقل ووزير
الدكتور ريماء خلف	الدكتور خالد الرضوي	البريد والاتصالات
وزير	وزير دولة لشؤون	وزير الاشغال
الداخلية	رئاسة الوزراء	العامة والاسكان
نقيب رشيد	سعد الدين جمعه	المهندس ناصر اللوزي
وزير الصناعة والتجارة	وزير الطاقة	وزير
ووزير الترميم	والثروة المعدنية	المياه والري
الدكتور هاني الملقى	محمد صالح الحوراني	الدكتور منذر حدادين
وزير	وزير	وزير
للتنمية الادارية	السياحة والآثار	الزراعة
الدكتور يسام الصوي	عقل بنتاجي	مجمع الخريجه
	النكتور محمد خير ماسر	المالية
		سليمان حافظ

نخيل الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٨/٢/٢٨

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٥) لسنة ١٩٩٨

نظام الموظفين الاداريين والفنيين في جامعة اليرموك

صادر بمقتضى المادة (٤٦) من قانون جامعة اليرموك رقم (٢٥) لسنة ١٩٨٥

المادة ١: يسمى هذا النظام (نظام الموظفين الاداريين والفنيين في جامعة اليرموك لسنة ١٩٩٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢: يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها

ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

- القانون : قانون جامعة اليرموك .
- الجامعة : جامعة اليرموك .
- المجلس : مجلس الجامعة .
- الرئيس : رئيس الجامعة .
- العميد : العميد في الجامعة .
- الدائرة : أي دائرة ادارية تنشأ في الجامعة .
- المدير : مدير أي دائرة .
- المديرية : أي مديرية في الجامعة .
- مدير المديرية : مدير أي من المديريات في الجامعة .

ملكا منه لأجل

الموظف : كل شخص يعين من المرجع المختص في وظيفة مصنفة أو بالراتب المقطوع من الوظائف الادارية والفنية الدائمة في ملاك الجامعة .
المرجع الطبي : اللجنة الطبية المعتمدة من قبل الجامعة .

المادة ٣ : ١. تسري احكام هذا النظام على الفئتين التاليتين من الموظفين الدائمين في الجامعة :
الاولى : الموظفون الذين يعينون في وظائف مصنفة مدرجة في جدول الوظائف المصنفة في الجامعة .
الثانية : الموظفون الذين يعينون بروناتب مقطوعة في وظائف مدرجة في جدول الوظائف غير المصنفة في الجامعة .

ب. يجوز تعيين موظفين بعقود في وظائف اختصاصية في الجامعة لمدة محددة وبرتاتب مقطوع . ومع مراعاة احكام هذا النظام في الأمور الأخرى تطبيق على هؤلاء الموظفين الشروط الواردة في عقود استخدامهم .
ج. يجوز تعيين اشخاص للعمل في الجامعة لقاء اجور يومية ، ويعرفون في هذا النظام باسم المستخدمين .
د. يجوز بقرار من الرئيس تكليف اشخاص للعمل في الجامعة ساعات محددة أو تعيينهم باجور يومية لمدة محددة ضمن المبالغ المخصصة لهذا الغرض في موازنة الجامعة .

٢. يجوز بقرار من الرئيس تعيين اشخاص بصفة مؤقتة على حساب المشاريع المقررة كمشاريع البحث أو على حساب الامانات وتصرف استحقاقاتهم من مخصصات تلك المشاريع أو من حساب الامانات وتنتهي خدماتهم بإنتهاء المشاريع أو الخصصات .
هـ. تطبيق على الذين يتم تعيينهم بنوعين الفئتين (جـ ، د) من هذه المادة احكام قانون العمل المعمول به .

المادة ٤ : ١. تعدد اسماء الوظائف في الجامعة وتسلسلها ورتبها ورواتبها بجدول تصنيف للوظائف يصدر عن المجلس .

ب. يحدد التسلسل الوظيفي للدوائر والمديرينات والمكاتب والشعب والمسرور الادارية في الجامعة بموجب هيكل تنظيمي عام يصدر بقرار من المجلس بناء على تنسيب من الرئيس .

المادة ٥ : لا يجوز التعيين الا في وظيفة شاغرة في الملاك ولا يكون للتعيين أو التثبيت أو الترفيع أو تعديل الوضع أثر أو مفعول رجعي .

المادة ٦ : ١. تشكل في الجامعة لجنتان لتعيين الموظفين وفقاً لاحكام هذا النظام وعلى النحو التالي :
اللجنة الاولى وتتألف من :

١. الرئيس أو من يعينه رئيساً .
٢. العميد أو المدير المعني عضواً .
٣. مدير شؤون العاملين عضواً .

اللجنة الثانية وتتألف من :

١. نائب رئيس الجامعة رئيساً .
٢. العميد أو المدير المعني عضواً .
٣. مدير شؤون العاملين عضواً .

ب. تتولى كل من اللجنتين المنصوص عليهما في الفقرة (١) من هذه المادة الصلاحيات الموكلة اليها بمقتضى احكام هذا النظام .

المادة ٧ :

يتم تعيين الموظفين في الجامعة كما يلي :
أ. يعين المدير من قبل الرئيس .
ب. يعين موظفو الدرجات الاولى والثانية والثالثة والرابعة بقرار من الرئيس بناء على تنسيب اللجنة الاولى .
ج. يعين موظفو الدرجتين الخامسة والسادسة بقرار من الرئيس بناء على تنسيب اللجنة الثانية .
د. يعين الموظفون بعقود وبرتاتب مقطوعة والمستخدمون بقرار من الرئيس بناء على تنسيب اللجنة الثانية .

المادة ٨ :

يجوز أن تمتدب للموظف عند تعيينه في الجامعة لأول مرة أي خبرات سابقة اكتسبها بعد حصوله على المؤهل العلمي الأدنى المطلوب للوظيفة ويشترط في ذلك ما يلي :
أ. أن تكون الخبرات متعلقة بنوع العمل الذي سيسند له في الجامعة .
ب. أن تمتدب سنوات الخبرة المتخصصة في مجال العمل بعد المؤهل العلمي الذي عين بموجبية على أساس زيادة سنوية واحدة عن كل سنة خبرة من السنوات الخمس الاولى وزيادة سنوية واحدة عن كل سنتي خبرة بعد ذلك .
على أن لا تزيد الخبرة المختسبة على عشر سنوات .

هكذا منه العمل

المادة ٩: يشترط فيمن يعين في وظيفة دائمة في ملاك الجامعة أن يكون:

- أ. أردني الجنسية.
- ب. أكمل الثامنة عشرة من عمره.
- ج. لاثقاً صحياً بقرار من المرجع الطبي وفقاً لتعليمات اللياقة الصحية التي يصدرها المجلس، على أنه يجوز تعيين موظفين لا تتوافر فيهم اللياقة الصحية الكاملة إذا اقتضت مصلحة الجامعة ذلك وقرر المرجع الطبي أن ذلك لا يحول دون قيامهم بالأعمال التي ستوكل اليهم ولا تتعارض مع السلامة الصحية العامة.
- د. حسن السيرة والسلوك.
- هـ. غير محكوم عليه بجناية أو بجنحة ماسة بالشرف.
- و. حائزاً على المؤهلات العلمية والخبرات التي تتطلبها الوظيفة التي سيعين فيها.

المادة ١٠:

يدرج عمر الموظف في قرار تعيينه لأول مرة وإذا كان يوم الولادة غير معروف اعتبر الموظف من مواليد الأول من كانون الثاني من سنة الولادة، وتعتبر الوثيقة الرسمية الخاصة بعمر الموظف عند التعيين غير قابلة للتغيير أو التبديل مهما كانت الأسباب.

المادة ١١:

يجري حساب عمر الموظف وسنوات خدمته وأي مدد أخرى منصوص عليها في هذا النظام بالتقويم الشمسي.

المادة ١٢:

- أ. مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة يعين الموظف تحت التجربة لمدة سنتين قابلة للتجديد لمدة مماثلة، ويتم تقويمه مرة كل سنة وفق النموذج المعد لهذه الغاية على أن ينظر في أمر تثبيته أو عدمه قبل شهرين من نهاية مدة التجربة، بقرار من المرجع المختص وإذا لم يصدر قرار بتثبيته فتعتبر خدمته منتهية حكماً.

- ب. إذا أمضى الموظف سنتين متتاليتين أو أكثر بموجب عقد وصنف بعدها فإنه يخضع للتجربة لمدة سنة واحدة من تاريخ تصنيفه قابلة للتجديد سنة أخرى على أن ينظر في أمر تثبيته قبل شهرين من نهاية السنة الثانية للتجربة، وإذا لم يصدر قرار بتثبيته فتعتبر خدمته منتهية حكماً.
- ج. للمرجع المختص أن ينهي خدمة الموظف في أي وقت إذا كان غير مثير ودون إبداء الأسباب.
- د. تعتبر مدة التجربة للموظف خدمة فعلية.
- هـ. إذا أعيد تعيين موظف في الجامعة كان قد ترك الخدمة فيها فيخضع للتجربة من جديد.

المادة ١٣: أ. تحدد درجات ورواتب الموظفين المصنفين وزياداتهم السنوية كما يلي:

الدرجة	الفئة	المبلغ	الزيادة السنوية	بالدينار
الدرجة الأولى	أ	٢٥٤	٢٢٢	٢٧٠
ب	٢١٥	٢٢٢	٢٢٧	٢٨٦
الثانية أ	١٦٩	١٧٥	١٨١	١٨٧
ب	١٥٠	١٥٦	١٦٠	١٦٥
الثالثة أ	١٢١	١٢٦	١٣١	١٣٦
ب	١١٠	١١٥	١٢٠	١٢٥
الرابعة أ	٧٩	٨٤	٨٩	٩٤
ب	٥٩	٦٣	٦٧	٧٥
الخامسة أ	٤٧	٤٥	٤٨	٤٤
ب				

المادة ١٤: يستحق الموظف الزيادة السنوية عند حلول موعدها ما لم يكن قد صدر قرار بحجبها عنه وفقاً لأحكام هذا النظام.

المادة ١٥: أ.

- أ. لا يجوز ترفيع الموظف إلا إلى وظيفة شاغرة في الملاك.
- ب. تطبيق أحكام المادة (٧) من هذا النظام على إجراءات ترفيع الموظف من درجة إلى الدرجة الأعلى منها أو نقله من فئة (ب) إلى فئة (أ) في الدرجة الواحدة.

هكذا منه الأصل

المادة ١٦ : تصرف للموظف العلاوات العائلية الشهرية التالي :

للزوجة	دينار
الولد الأول	٧
الولد الثاني	٢
الولد الثالث	٢
الولد الرابع	٢

على أنه إذا تعددت زوجات المستحق للعلاوة فيعطى العلاوة من زوجة واحدة فقط إلا إذا كان عدد أولاد الموظف الذي يتقاضى عنهم العلاوة أقل من أربعة فتعطى العلاوات الخمسة للأولاد للزوجات الأخريات بشرط أن لا يزيد عدد الزوجات الأخريات مع الأولاد الذين تدفع عنهم العلاوات على أربعة.

المادة ١٧ : على الرغم مما ورد في المادة (١٦) من هذا النظام لا تدفع العلاوات المتضمن عليها في تلك المادة :

- أ. إلى الموظفة في الجامعة من أولادها إذا كان والدهم على قيد الحياة وغير عاجز.
- ب. من الأولاد الذين أتوا السادسة عشرة من أعمارهم ما لم يكونوا يواصلون دراستهم الثانوية أو الجامعية ، وتقطع العلاوة الخاصة بهم بعد أن يتموا تلك الدراسة أو ينقطعوا عنها.
- ج. إلى الموظف في الجامعة من زوجته التي تتقاضى راتباً شهرياً من مصلحة عامة.

المادة ١٨ : تصرف للموظف العلاوة الشخصية الشهرية التالية :

- أ. سبعة عشر ديناراً للذين يتقاضون رواتب من (١٢٠) ديناراً فما فوق.
- ب. ثمانية دنانير للذين يتقاضون رواتب تقل عن (١٢٠) ديناراً ولا تقل عن ٥٠ ديناراً.
- ج. خمسة دنانير للذين يتقاضون رواتب تقل عن ٥٠ ديناراً.

المادة ١٩ : ١. تصرف للموظف علاوة التنقل الشهرية التالية شريطة أن لا تصرف لأي موظف أكثر من علاوة واحدة بموجب هذه المادة وأن لا تصرف له هذه العلاوة إذا خصصت له سيارة من قبل الجامعة :

١. مدير الإدارة الإدارية ٤٥ ديناراً
٢. الموظف من الدرجة الأولى أو الثانية ٣٥ ديناراً
٣. الموظف من الدرجة الثالثة أو الرابعة ٣٠ ديناراً
٤. الموظف من الدرجة الخامسة أو السادسة ٢٠ ديناراً
٥. الموظف الذي يقل راتبه عن راتب ١٢ ديناراً الدرجة الخامسة وكذلك المستخدم

٦. يصرف للموظف بالراتب المقطوع أو يعقد علاوة تنقل مساوية لعلاوة من يتساوى من حيث الراتب.

ب. لا تصرف علاوة التنقل لأي موظف من المدة التي يقضيها في بعثة أو دورة أو إجازة علمية إذا كانت تلك المدة تزيد على ثلاثة أشهر.

المادة ٢٠ : تصرف علاوة بدل تمثيل وهدايا شهرية على الوجه التالي شريطة أن لا تصرف لأي موظف أكثر من علاوة واحدة بموجب هذه المادة :

مدير الدائرة الإدارية	٧٥ ديناراً
مساعد مدير الدائرة	٤٥ ديناراً
الإدارية ومدير المديرية	
رئيس القسم الإداري	٢٠ ديناراً
رئيس الفرع الإداري ورئيس	١٠ دنانير
الشعبة	

المادة ٢١ : ١. مجلس التعليم العالي بناء على تنسيب من الرئيس منح موظفي الجامعة أي علاوات يراها ضرورية لمصلحة الجامعة.

ب. للرئيس أن يمنح الموظف الذي يبدى جدارة في عمله زيادة سنوية إضافية واحدة ، شريطة أن يكون قد ورد عنه تقريران متتاليان من العميد أو المدير المعني بتقدير (ممتاز) أو (جيد جداً).

المادة ٢٢ : على الموظف القيام بالهام والواجبات المنوطة به والتقييد بأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات المعمول بها في الجامعة ، ويعتبر من واجبات الموظف ومهامه ما يلي :

- أ. القيام بنفسه بمتطلبات الوظيفة ويكرس لها جميع أوقات الدوام الرسمي ، ويجوز تكليفه بالعمل أكثر من المساهمات المقررة لذلك الدوام بما في ذلك أيام العطل الرسمية إذا اقتضت المصلحة ذلك.
- ب. والكفيس أن يقرر صرف مكافأة مالية مقابل تلك الأعمال.
- ب. التصرف بأدب وكياسة في صلاته برؤسائه ومرؤسيه وزملائه وفي تعامله مع أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة والمواطنين.
- ج. القيام بتأدية واجباته بدقة ونشاط وسرعة وأمانة ، وينفذ أوامر وتوجيهات رؤسائه ، ويراعي التسلسل الإداري في اتصالاته الوظيفية.
- د. المحافظة على مصالح الجامعة وممتلكاتها وأموالها وعدم التفريط بأي من حقوقها وأن يبلغ رئيسه المباشر من كل تجاوز عليها أو أعمال أو أي إجراء أو تصرف آخر يضر بمصلحة الجامعة.

هكذا منه الأصل

هـ. التقدم بالإقتراحات التي يراها مفيدة لتحسين طرق العمل في الجامعة ورفع مستوى الأداء فيها ما أمكن ذلك.
و. العمل على تنمية قدراته وكفاءته العلمية والعملية والسلوكية والإطلاع على القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بعمله والإحاطة بها.

المادة ٢٣:

يحظر على الموظف تمت طائلة المسؤولية التأديبية القيام بأي من الأعمال والمهام التالية :-

- أ. ترك العمل أو التوقف عنه دون إذن من رئيسه.
- ب. الإفشاء بأي بيانات أو معلومات عن المسائل التي يجب أن تظل مكتومة طبيعتها، كما يحظر عليه الاحتفاظ لنفسه بأي وثيقة أو مخابرة رسمية أو نسخة أو صورة عنها أو خاتم رسمي.
- ج. القيام بأي عمل من شأنه الإساءة إلى الجامعة أو العاملين فيها.
- د. استغلال وظيفته وصلاحياتها لمنفعة ذاتية أو ربح شخصي أو قبول هدايا أو اكراميات من أي شخص له علاقة أو ارتباط مالي في الجامعة أو له مصلحة معها.
- هـ. ممارسة أي نشاط حزبي أو سياسي أو طائفي أو اقليمي داخل الحرم الجامعي.
- و. القيام بأي عمل خارج نطاق الجامعة بدون موافقة خطية من الرئيس.

المادة ٢٤:

تراعى مصلحة الجامعة وحسن الاستفادة من خدمات الموظفين فيها والإقتصاد في نفقاتها عند اتخاذ القرارات بالنقل أو الوكالة أو الانتداب أو الإعارة.

المادة ٢٥:

- أ. يجري نقل الموظف من دائرة إلى أخرى بقرار من الرئيس بناء على تنسيب مشترك من عميد الكلية أو مدير الدائرة المنقول منها وعميد الكلية أو مدير الدائرة التي سينقل إليها أما النقل من وظيفة إلى أخرى ضمن الكلية أو الدائرة فيجري بقرار من العميد أو المدير المعني حسب مقتضى الحال شريطة أن لا يؤدي ذلك في أي من الحالتين إلى تنزيل في درجة الموظف أو راتبه.
- ب. على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة للرئيس في حالات استثنائية أن ينقل أي موظف من وظيفته إلى وظيفة أخرى في الجامعة شريطة أن لا تقل درجة الوظيفة التي نقل إليها عن درجته.

المادة ٢٦:

- أ. للعميد أو المدير أن ينتدب أي موظف في كليته أو دائرته للقيام بأعمال وظيفية أخرى ضمن الكلية أو الدائرة الإدارية لنفسها وذلك بالإضافة إلى وظيفته الأصلية.
- ب. للرئيس بعد أخذ رأي العميد أو المدير المختص أن ينتدب الموظف في الخدمة للقيام بأعمال وظيفية أخرى داخل الجامعة أو خارجها لمدة أقصاها ثلاث سنوات تجدد سنة فسنة.
- ج. لا يجوز انتداب الموظف مرة أخرى إلى أي وظيفة إلا بعد مرور ثلاث سنوات على انتهاء انتدابه في المرة السابقة.
- د. يستوفي الموظف المنتدب خارج الجامعة من الجهة المنتدب إليها راتبه وعلاوته كافة، وتعتبر مدة انتدابه جزءاً من خدمته الفعلية في الجامعة لاغراض الترقيع والأقدمية والمكافأة والإدخار، على أن يستمر الموظف في دفع مساهمته في صندوق الإدخار مدة انتدابه.

المادة (٢٧):

- أ. للمرجع المختص بالتعيين بعد أخذ رأي العميد أو المدير المختص إعارة أي موظف مثبت بالخدمة الدائمة وبموافقة من موظفي الدرجات الأولى والثانية والثالثة والرابعة للعمل خارج الجامعة، على أن يكون قد أمضى خمس سنوات فعلية متوالية في الخدمة، على أن لا تتجاوز مدة الإعارة ثلاث سنوات.
- ب. تعتبر مدة إعارة الموظف جزءاً من خدمته الفعلية في الجامعة لاغراض الترقيع والأقدمية والمكافأة والإدخار على أن يستمر الموظف في دفع مساهمته في صندوق الإدخار خلال مدة إعارته.
- ج. وفي جميع الحالات لا يعار الموظف مرة أخرى إلا بعد انقضاء خمس سنوات على الأقل على انتهاء إعارته السابقة وعودته إلى العمل.
- د. لا تتحمل الجامعة أي راتب أو علاوات خلال إعارة الموظف.

المادة ٢٨:

- أ. إذا شغرت أي وظيفة أو تغييب شاغلها لأي سبب فيجوز بقرار من المرجع المختص تكليف موظف آخر للقيام بهام وأعمال الوظيفة بالوكالة.
- ب. يجوز للجامعة إذا اقتضت الضرورة أن تستعين موظفاً أو موظفين من الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية العامة.

هكذا منه الأصل

المادة ٢٩:

١. يستحق الموظف في الدرجتين الأولى والثانية إجازة سنوية مدتها ثلاثون يوماً ويستحق الموظف في الدرجات الأخرى أو براتب مسقطوع إجازة سنوية مدتها واحد وعشرون يوماً.
- ب. يستحق الموظف إجازته السنوية ابتداء من أول كانون الثاني من كل سنة على أن تحسب له إجازة نسبية من المدة الواقعة بين تاريخ تعيينه وبداية السنة التالية.
- ج. يستحق الموظف راتبه كاملاً مع ملاواته مدة إجازته السنوية.
- د. لا يجوز جمع الإجازات السنوية لأكثر من سنتين متتاليتين.
- هـ. للرئيس إذا اقتضت مصلحة الجامعة ذلك تكليف الموظف بالعمل خلال إجازته السنوية مقابل مكانة يقررها شريطة أن لا تتجاوز مسدة التكليف ثلثي مسدة الإجازة السنوية.
- و. تحسب أيام الأعياد والعطل الرسمية من الإجازة إذا وقعت أثناءها.

المادة ٢٠:

تحدد إجازات المعلمين في المدرسة التابعة للجسامعة بموجب تعليمات يصدرها الرئيس.

المادة ٢١:

١. تمنح الإجازات المنصوص عليها في المادة (٢٩) من هذا النظام للمدير بقرار من الرئيس، وتمنح للموظفين الآخرين والمستخدمين بقرار من العميد أو المدير المختص حسب مقتضى الحال وذلك بتنسيب من الرئيس المباشر للموظف.
- ب. للرئيس بناء على تنسيب العميد أو المدير المختص منح الموظف إجازة لأداء فريضة الحج لمدة لا تزيد على (٢١) يوماً ولا تمنح هذه الإجازة للموظف إلا مرة واحدة طيلة مدة خدمته.

المادة ٢٢:

١. للمرجع المختص بالتعيين أن يمنح الموظف المثبت في الخدمة الدائمة في الجامعة وأقصى مدة لا تقل عن خمس سنوات متتامة في الخدمة الفعلية إجازة دون راتب لمدة سنة واحدة قابلة للتعميد على أن لا تزيد مجموعها على ثلاث سنوات ولا يمنح الموظف إجازة ثانية إلا بعد مرور خمس سنوات على انقضاء الإجازة السابقة.

- ب. لا تعتبر الإجازات دون راتب التي تمنح لأي موظف جزءاً من خدمته لأي غرض من الأغراض بما في ذلك الترفيع والاقدمية والمكافأة والادخار والزيادة السنوية.

المادة ٢٣:

١. يجوز منح الموظف الذي استنفد إجازته السنوية إجازة عرضية طارئة مرة واحدة في السنة براتب كامل لا تزيد مدتها على سبعة أيام وفقاً للصلاحيات الواردة في المادة ٢١ من هذا النظام.
- ب. للرئيس أن يمنح الموظف إجازة اضطرارية دون راتب إذا كان هذا الموظف قد استنفد إجازاته السنوية على أن لا يزيد مجموع الإجازة الإضطرارية في السنة الواحدة على إجازته السنوية وتعتبر هذه الإجازة خدمة فعليه له في الجامعة.

المادة ٢٤:

- لا يجوز أن تتبع مدة الاعارة أو الانتداب الخارجي بإجازة دون راتب أو بالعكس إلا بعد مخفي مدة لا تقل عن خمس سنوات بينهما.

المادة ٢٥:

١. تحدد أحكام وشروط الإجازة المرضية والإضطرارية ونماذج الإجازات بتعليمات يصدرها المجلس.
- ب. تراعى عند منح الإجازات مصلحة العمل، وعلى الموظف أن لا يترك عمله قبل الموافقة المسبقة على إجازته.
- ج. لا يستحق الموظف الموقف في بعثة علمية أو المجاز إجازة مرضية طويلة أو الموظف المتار إجازة سنوية عن مدة بعثته أو إجازته المرضية أو اعارته.

المادة ٢٦:

١. إذا ارتكب الموظف مخالفة للقوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات المعمول بها في الجامعة، أو أقدم على عمل أن تصنف من شأنه الإخلال بالمسؤوليات والصلاحيات المنوطة به أو عرقلتها أو الإساءة إلى أخلاقيات الوظيفة، أو قام بأي من الأعمال الواردة في المادة (٢٣) من هذا النظام فتوقع عليه أحد العقوبات التأديبية التالية:
١. التنبيه.
٢. الإنذار.
٣. الخصم من الراتب الشهري الأساسي بما لا يتجاوز نصف.

هذه من الأهل

٤. تأخير الزيادة السنوية لمدة لا تزيد على سنة واحدة لكل مخالفة.
٥. تنزيل الراتب.
٦. تنزيل الدرجة.
٧. الإستغناء عن الخدمة مع صرف جميع استحقاقاته المالية.
٨. العزل مع حرمانه من مكافأة نهاية الخدمة أو من مساهمة الجامعة المالية في صندوق الادخار أو منهما معاً.
- ب. لا يجوز فرض أكثر من عقوبة واحدة من العقوبات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة من المخالفة الواحدة.

المادة (٣٧) :-

١. تفرض العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة (٣٦) من هذا النظام على المخالفات المسلكية ، التي يرتكبها الموظف وفقاً للصلاحيات التالية :-
- أ. بقرار من العميد أو المدير للعقوبات التأديبية الواردة في البنود (٣٠ ، ٣١ ، ٣٢) من الفقرة ١ من المادة (٣٦) من هذا النظام .
٢. بقرار من الرئيس للعقوبات التأديبية المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة ٣٦ من هذا النظام على أي موظف بإستثناء عقوبات الإستغناء والعزل وفي هاتين الحالتين إذا تبين للرئيس أن التهمة المنسوبة إلى الموظف تستدعي فرض إحدى هاتين العقوبتين فعليه أن يحيل الموظف إلى المجلس التأديبي وفقاً لأحكام هذا النظام.
- ب. للرئيس إحالة الموظف إلى المجلس التأديبي للنظر في الإستغناء عن خدمته أو عزله إذا أوقعت عليه خلال خمس سنوات متصلة ثلاث عقوبات من العقوبات المنصوص عليها في البنود (٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦) من الفقرة (١) من المادة (٣٦) من هذا النظام .

المادة ٣٨ :-

يحال الموظف إلى المجلس التأديبي بقرار من الرئيس بعد التحقيق معه من قبل لجنة يشكلها لذلك الفرض من ثلاثة من العاملين في الجامعة يقرن أحدهم رئيساً على أن لا تقل درجة أي من أعضائها من درجة ذلك الموظف .

المادة ٣٩ :-

- أ. يشكل في الجامعة مجلسان تأديبيان أحدهما ابتدائي والآخر استئنائي ويتكون كل منهما من رئيس ومضوين يعينهم مجلس الجامعة لمدة سنة قابلة للتجديد ويعقد كل منهما جلساته بدعوة من رئيسه .
- ب. للمجلس تعيين عضو احتياط أو أكثر في أي من المجلسين الابتدائي والاستئنائي ليحل محل أي عضو أصيل يتغيب عن جلساته وفي حالة غيباب رئيس أي من المجلسين التأديبيين يكلف رئيس الجامعة أحد الأعضاء ليقوم مقامه .
- ج. لا تكون جلسات أي من المجلسين قانونية ما لم يحضرها رئيس المجلس والعضوان الآخران وتكون إجراءاتهما وقراراتهما سرية ويتخذ كل منهما قراراته بالإجماع أو بالأكثرية .
- د. للمجلس أن يعطي أياً من أعضاء المجلسين كما يجوز لأي من الأعضاء أن يطلب من مجلس الجامعة إعفاءه من المهمة وفي كلتا الحالتين يعين مجلس الجامعة بديلاً لمن تم إعفاؤه وتتنطبق أحكام هذا الإعفاء على رئيس أي من المجلسين .

المادة ٤٠ :-

- أ. يبلغ الرئيس الموظف الحال إلى المجلس التأديبي خطياً بالمخالفة المنسوبة إليه ، وذلك في مكان عمله في الجامعة أو مكان إقامته قبل موعد الجلسة المحددة للنظر في المخالفة بسبعة أيام على الأقل ، وله الرد بصورة خطية على ما هو منسوب إليه خلال تلك المدة .
- ب. للموظف الحال إلى المجلس التأديبي الحق في الإطلاع على جميع التحقيقات والوثائق المتعلقة بالتهم المنسوبة إليه وأن يحضر جلسات المجلس التأديبي للدفاع عن نفسه وأن يختار وكيلًا للدفاع عنه من داخل الجامعة أو خارجها .
- ج. لا يجوز ترفيع الموظف الحال إلى المجلس التأديبي أو قبول استقالته إلى أن يصدر القرار النهائي القطعي في الدعوى التأديبية أو القضائية المقامة عليه .

المادة ٤١ :-

- أ. يتعقد المجلس التأديبي للنظر في المخالفة التأديبية خلال أسبوعين من تاريخ ورودها إليه وعليه أن يبت فيها خلال شهرين على الأكثر من ذلك التاريخ .

هكذا عند العمل

- ب. للمجلس التأديبي دعوة الشهود أو الخبراء وسماع أقوالهم بعد القسم ، وله تشكيل أي لجنة يراها مناسبة من بين أعضائه للتقصي في أي ناحية من النواحي المتعلقة بالمخالفة التي ينظر فيها المجلس بما في ذلك إجراء الكشف المسمي بمعرفة الخبراء ، وذلك لتمكينه من إصدار القرار المناسب في المخالفة.
- ج. إذا تغيب الموظف الحال إلى المجلس التأديبي عن جلستين متتاليتين بدون عذر يقبله المجلس التأديبي ، فتجري محاكمته غيابياً ويصدر قرار المجلس بحقه بمثابة الراجحي.
- د. فيما عدا عقوبات العزل والإستغناء عن الخدمة تكون قرارات المجلس التأديبي الابتدائي قطعية غير قابلة للطعن أمام أي جهة.

المادة ٤٢ :

- أ. تتولى رئاسة الجامعة القيام بجميع التبليغات المتعلقة بالدماء التأديبية المنصوص عليها في هذا النظام.
- ب. يتولى الرئيس تبليغ الأحكام الصادرة في المخالفات التأديبية إلى المعنيين.

المادة ٤٣ :

- أ. إذا رأى الرئيس أن المخالفة المنسوبة للموظف تنطوي على جريمة جزائية فتحال القضية إلى المدعي العام المختص لإتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها وتوقف القضية الجزائية متى حين صدور الحكم النهائي في القضية الجزائية.
- ب. إن صدر الحكم في القضية الجزائية بعدم مسؤولية الموظف أو تبرئته من التهمة الجزائية التي نسبت إليه ، لا يمنع من اتخاذ الإجراءات التأديبية بحقه بمقتضى هذا النظام.

المادة ٤٤ :

- أ. يصدر المجلس التأديبي الابتدائي قراره في القضية. وإذا قضى القرار بعقوبة العزل أو الإستغناء للموظف المحكوم عليه أن يستأنف القرار إلى المجلس التأديبي الإستئنافي خلال أسبوعين من تاريخ تبليغه القرار وتودع لأثره الإستئناف في مكتب الرئيس مقابل إشعار بإيداعها.
- ب. يبلغ المستأنف بموعد جلسة المجلس التأديبي الإستئنافي قبل أسبوعين على الأقل من تاريخ انعقاده على أن يبيت المجلس في الإستئناف خلال شهرين على الأكثر من تاريخ وروده ويكون قراره قطعيًا.

- ج. تتبع أمام هذا المجلس الإجراءات المتبعة أمام المجلس التأديبي الابتدائي.
- د. للرئيس أن يكلف من يمثل الجامعة أمام المجلس التأديبي للدفاع عنها.

المادة ٤٥ :

- أ. للموظف تقديم أي بيانات أمام كل من المجلسين التأديبيين بما في ذلك الأدلة بأقواله.
- ب. إذا لم يتمكن أي من المجلسين التأديبيين من إصدار القرار خلال المدة المحددة في هذا النظام فعليه أن يبين أسباب ذلك في تقرير يرفعه إلى الرئيس ويحدد فيه التاريخ الذي ستنتهي فيه إجراءات المحاكمة وإصدار القرار ، وللرئيس تمديد المدة حسب مقتضى الحال.

المادة ٤٦ :

- أ. للرئيس وقف الموظف الحال إلى لجنة التحقيق أو المجلس التأديبي أو إلى المدعي العام أو إلى المحكمة الجزائية عن العمل إلى حين صدور القرار النهائي في القضية وللرئيس أن يقرر توقيف راتب الموظف وعلاواته خلال تلك الإجراءات بما لا يزيد على النصف.

ب.

١. إذا صدر القرار النهائي للمجلس التأديبي أو الحكم القضائي القطعي بتبرئة الموظف الحال إلى أي من هاتين الجهتين من المخالفة السلوكية أو الجريمة التي استندت إليه حسب مقتضى الحال ، فيستحق راتبه كاملاً مع العلاوات عن المدة التي أوقف خلالها عن العمل.
٢. وأما إذا أسفرت محاكمة الموظف أمام أي من الجهتين المنصوص عليهما في البند (١) من هذه الفقرة عن إدانته وفرض عقوبة تأديبية عليه غير مقبولة بالإستغناء عن خدمته أو عزله من الوظيفة فيستحق راتبه كاملاً مع العلاوات عن المدة التي أوقف خلالها عن العمل إذا كانت لا تزيد على أربعة أشهر وإذا زادت على أربعة أشهر فيستحق نصف راتبه مع نصف علاواته عن المدة الزائدة على الأشهر الأربعة.
٣. لا يستحق الموظف الذي صدر القرار بالإستغناء عن خدمته أو عزله من الوظيفة أي جزء من رواتبه وعلاواته اعتباراً من تاريخ إحالته إلى المجلس التأديبي أو المدعي العام أو المحكمة لمحاكمته على المخالفة السلوكية التي ارتكبها أو الجريمة التي استندت إليه حسب مقتضى الحال ، على أن لا يطلب منه رد المبالغ التي تقاضاها من راتبه وعلاواته خلال مدة إيقافه عن العمل بمقتضى أحكام الفقرة (١) من هذه المادة.

هكذا منه العمل

المادة ٤٧ :

تنتهي خدمة الموظف في أي من الحالات التالية :-

- أ. الوفاة.
- ب. قبول الاستقالة.
- ج. إتمام الخامسة والستين من العمر.
- د. المعجز عن مواصلة العمل في الجامعة لأسباب صحية بناء على تقرير من المرجع الطبي.
- هـ. فقد الوظيفة.
- و. الإستغناء عن الخدمة.
- ز. العزل.
- ح. فقدان الجنسية.
- ط. فقدان أي شرط من شروط التعيين.

المادة ٤٨ :

يعزل الموظف في أي من الحالات التالية:

- أ. بقرار من المجلس التأديبي.
- ب. بقرار من المرجع المختص بتعيين مثيله في الدرجة والراتب إذا عوقب بتنزيل درجته ثم ارتكب مخالفة مسلكية أخرى وفرضت عليه عقوبة تنزيل الدرجة مرة أخرى.
٢. إذا حكم عليه من محكمة مختصة بجناية أو جنحة مخلة بالشرف كالرشوة والاختلاس والسرقه والتزوير وسوء استعمال الامانة والشهادة الكاذبة وأي جريمة أخرى مخلة بالاخلاق العامة، أو حكم عليه بالحبس من محكمة مختصة لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر لارتكابه أي جريمة من الجرائم ، ويعتبر الموظف في أي حالة من الحالات المنصوص عليها في هذا البند معزولاً حكماً من تاريخ اكتساب الحكم عليه الدرجة القطعية.
- ب. لا يجوز إعادة تعيين الموظف الذي عزل من الوظيفة في الجامعة.

المادة ٤٩ :

- أ. تقدم استقالة الموظف خطياً وتقبل أو ترفض بقرار من المرجع المختص بالتعيين خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمها وفي حالة عدم الإجابة تعتبر الاستقالة مقبولة حكماً.
- ب. على الموظف أن يستمر في أداء وظيفته إلى أن يتسلم إشعاراً خطياً بقبول الاستقالة وإذا ترك العمل قبل تبليغه قبول الاستقالة أو انقضاء المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة فيعتبر فاقداً لوظيفته حكماً.

المادة ٥٠ :

- أ. يعتبر الموظف فاقداً وظيفته إذا تغيب عن عمله لمدة عشرة أيام متصلة دون إجازة قانونية أو عذر مشروع، يصدر القرار باعتبار الموظف فاقداً وظيفته من المرجع المختص بالتعيين ويعتبر القرار نافذ المفعول اعتباراً من اليوم الأول الذي تغيب فيه الموظف عن عمله.
- ب. للموظف الذي اعتبر فاقداً وظيفته حق الاعتراض على القرار خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره وإيصال الاعتراض مستظماً الأسباب التي استند إليها المرجع الذي أصدر القرار فإذا اقتنع بالأسباب الواردة فيه ألغى قراره وعاد الموظف إلى وظيفته.
- ج. لا يجوز إعادة تعيين الموظف الذي اعتبر فاقداً وظيفته إلا بعد انقضاء ثلاث سنوات على الأقل على قرار فقده للوظيفة وحصوله على قرار من المرجع المختص بالتعيين بالموافقة على إعادة تعيينه.
- د. لا يستحق الموظف الذي يفقد وظيفته أي مكافأة بما في ذلك مكافأة نهاية الخدمة.

المادة ٥١ :

مع مراعاة البند (٨) من الفقرة ١ من المادة (٢٦) والمادتين (٥٠) و (٥٢) من هذا النظام يستحق الموظف عند تركه الخدمة من الجامعة نهائياً الحقوق المالية التالية:

١. - مكافأة تعادل راتب شهر واحد عن كل سنة من سنوات خدمته الخمس الأولى في الجامعة، وراتب شهر ونصف عن كل سنة من سنوات خدمته الخمس الثانية وراتب شهرين عن كل سنة من سنوات خدمته الخمس الثالثة، وراتب ثلاثة أشهر عن كل سنة من سنوات خدمته التي تلي ذلك. وتخصب أجزاء السنة من سنوات الخدمة على أساس نسبتها إلى السنة كاملة، وتخصب مكافأة نهاية الخدمة على أساس الراتب الشهري الأخير الذي تقاضاه الموظف وفق الأسس التالية:
- على أساس الراتب الفاضل للضمان الاجتماعي اعتباراً من تاريخ شمول جميع العاملين في الجامعة بأحكام قانون الضمان وحتى بلوغ الموظف سن الخامسة والستين من عمره.
- على أساس الراتب الأساسي عن الفترة السابقة لتاريخ شمول جميع العاملين في الجامعة بأحكام قانون الضمان والفترة اللاحقة لبلوغ الموظف سن الخامسة والستين.

هكذا منه الأهل

- لا تسري أحكام الفقرتين السابقتين من هذه المادة على الموظفين الذين تركوا الخدمة من الجامعة قبل بدء نفاذ أحكام هذا النظام.

٢. المبالغ المستحقة له في صندوق الادخار مع مراعاة الأحكام الخاصة بذلك الصندوق.

ب. للموظف القائم بمهام وظيفته في الجامعة الحصول على نسبة من المكافأة التي يستحقها وذلك بموجب تعليمات يصدرها مجلس العمداء تبين النسب المئوية التي يجوز صرفها للموظف ومدد الخدمة التي ينبغي عليه قضائها في الجامعة لصرف كل نسبة من نسب تلك المكافأة شريطة أن لا تزيد هذه النسبة في حدها الأقصى على ٥٠٪ وأن لا تقل مدة الخدمة عن ١٠ عشر سنوات.

ج. يصرف رصيد ما يستحقه الموظف من تلك المكافأة عند انتهاء خدمته في الجامعة، وفقاً لأحكام هذا النظام، وذلك بعد تنزيل مبالغ على حسابها بموجب الفقرة ب من هذه المادة.

المادة ٥٢ :

لا يستحق الموظف الذي تنتهي خدمته في الجامعة أي مكافأة في أي من الحالات التالية :

أ. إذا كانت خدمته في الجامعة لا تزيد على السنة.
ب. إذا أدين بحكم قضائي قطعي من محكمة أردنية مختصة بارتكاب الموظف لجرم الخيانة العظمى أو القيام بأعمال التجسس لحساب دولة أجنبية أو بأي جريمة جنائية أخرى مخلة بأمن الدولة الداخلي أو الخارجي.

ج. إذا حكم عليه من محكمة أردنية مختصة بالأشغال الشاقة أو بسببه ارتكابه جرم الإختلاس أو السرقة أو التزوير أو أية جريمة أخرى ماسة بالشرف.
د. فقد الوظيفة.

المادة ٥٣ :

أ. إذا ثبت أن موظفاً أصيب بعاهة بسبب قيامه بوظيفته دون تقصير منه أو إهمال، وثبتت تلك العاهة بقرار من المرجع الطبي وكشأنات المساهة لا تحول دون قيامه بوظيفته فيصرف له بقرار من مجلس الجامعة تعويض نسبي من راتبه السنوي الأخير يعادل نسبة العجز الناشئ عن العاهة.

ب. أما إذا كانت العاهة تحول دون استمرار الموظف في خدمة الجامعة فيصرف للموظف المصاب ما يلي :

١. المبالغ المستحقة في صندوق الادخار مع مراعاة الأحكام المتعلقة بذلك الصندوق.

٢. راتب الإجازات السنوية العادية المستحقة له والمعلومات حتى تاريخ الإصابة.

٢. راتب الشهر الذي يلي تاريخ الإصابة.

٤. المكافأة المستحقة بموجب المادة (٥١) من هذا النظام.

٥. تعويض نسبي من راتب السنوي الأخير يعادل نسبة العجز الناشئ عن العاهة.

ج. وإذا كانت العاهة مما يقعه عن العمل أو يجعله عاجزاً عن إمالة نفسه فيدفع له تعويض يعادل راتب سنة كاملة على أساس الراتب الشهري الأخير الذي تقاضاه وذلك بالإضافة إلى الحقوق المالية الأخرى المنصوص عليها في هذا النظام.

د. إذا توفي الموظف نتيجة حادث أثناء قيامه بعمله وبسبب هذا العمل فيدفع لورثته تعويض يعادل راتب سنة كاملة على أساس الراتب الشهري الأخير وذلك بالإضافة إلى الحقوق المالية الأخرى المنصوص عليها في هذا النظام.

المادة ٥٤ :

أ. للمجلس أن يصدر التعليمات اللازمة للتأمين الجماعي على حياة الموظفين.

ب. يحدد الرئيس ساعات العمل المقررة للعاملين في الجامعة.

ج. يصدر الرئيس أو من يفوضه براءة التشكيلات الخاصة بالعاملين في الجامعة وفق جدول تشكيلات الوظائف.

المادة ٥٥ : يلغى نظام الموظفين الإداريين والفنيين في جامعة اليرموك رقم (٧٧) لسنة ١٩٧٦

والتعديلات التي طرأت عليه . على أن تبقى التعليمات والقرارات الصادرة بموجبه

سارية المفعول إلى أن يتم إلغاؤها أو تعديلها أو استبدال غيرها بها لمدة لا تزيد على

سنة أشهر .

هكذا منه الأصل

المادة ٥٦: يصدر رئيس الجامعة التعليمات اللازمة لتنفيذ هذا النظام . بما لا يتعارض مع احكامه او تخالفه .

الحسين بن طلال

١٩٩٨/٢.٢٨

نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية وزير الخارجية الدكتور جواد العناني	نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات وزير الاعلام الدكتور عبدالله السور	رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم وزير العدل
وزير العمل الدكتور محمد مهدي الفرخان	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي	وزير الزراعة وزير التعليم العالي الدكتور محمد حمدان رياض الشكعة
وزير التخطيط الدكتور ريماء خلف	وزير دولة للشؤون البرلمانية والقانونية الدكتور خالد الزعبي	وزير الثقافة وزير الشباب طلال سطلان الحسن سامي قموه
وزير الداخلية لدير رشيد	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء سعد الدين جمعه	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس ناصر اللوزي توفيق كريسشان
وزير الصناعة والتجارة ووزير التعمير الدكتور هاني الملقى	وزير الطاقة والشروة المعدنية محمد صالح الحوراني	وزير الصحة والمياه والري الدكتور منذر حدادين
وزير التنمية الادارية الدكتور بسام العموش	وزير السياحة والآثار عقل بلتاجي	وزير الزراعة مجرم الخريشه سليمان حافظ
	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد خير ماسر	

نجل الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٨/٢/١٠
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٦) لسنة ١٩٩٨
نظام معدل لنظام صندوق الادخار
لموظفي الحكومة غير المصنفين

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام صندوق الادخار لموظفي الحكومة غير المصنفين لسنة ١٩٩٨) ويقرأ مع النظام رقم (٩٣) لسنة ١٩٧٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ملكا منه الاصل

المادة ٢- يلغى نص المادة (٧) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة ٧

تشكل لجنة في وزارة المالية لإدارة الصندوق من ثلاثة موظفين يعينهم وزير المالية على أن لا تقل درجة أي منهم عن الرابعة ويسمى الوزير احدهم رئيسا لها.

الحسين بن طلال

١٩٩٨/٣/١٠

نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية ووزير الخارجية الدكتور جواد الطائي	نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات ووزير الاعلام الدكتور عبدالله السور	رئيس الوزراء وزير التعليم وزير التربية والتعليم وزير التعليم العالي الدكتور محمد حمدان
وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي	وزير دولة للشؤون البرلمانية والقانونية الدكتور خالد الرضي	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس ناصر اللوزي
وزير التخطيط الدكتور ريماء خلف	وزير الثقافة وزير الشباب طلال سلطان الحسن	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة ووزير العمل بالوكالة توفيق كريسشان
وزير الداخلية نديم رشيد	وزير الطاقة والثروة المعدنية محمد صالح الحوراني	وزير الصحة والرعاية الصحية الدكتور اشرف الكريدي
وزير الصناعة والتجارة ووزير التعمير الدكتور هاني الملقى	وزير السياحة والآثار عقل بلتاجي	وزير الزراعة محمد الخريشه سليمان حافظ

نخبة الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٨/٣/١٠

نأمر بوضع النظام الآتي:-

نظام رقم (١٧) لسنة ١٩٩٨

نظام معدل لنظام التقاعد والضمان الاجتماعي للأطباء

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام التقاعد والضمان الاجتماعي للأطباء لسنة ١٩٩٨) ويقرأ مع النظام رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٨ المشار اليه فيمالي بالنظام الاصلي وماطراً عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

هكذا منه الأصل

المادة ٢- تعدل المادة (٣٢) من النظام الاصلي بالقاء عبارة (الفا دينار) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (خمسة الاف دينار) .

١٩٩٨/٣/١٠

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء لشؤون التنمية ووزير الخارجية الدكتور جواد العناني	نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات ووزير الاعلام الدكتور عبدالله السور	رئيس الوزراء ووزير الدفاع الدكتور عبدالسلام المجالي
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام المعادي	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي الدكتور محمد حمدان	وزير وزير العدل رياض الشكعه
وزير وزير دولة للشؤون البرلمانية والقانونية الدكتور خالد الزحبي	وزير الثقافة ووزير الشباب طلال سطفان الحسن	وزير النقل ووزير البريد والاتصالات سامي قموه
وزير الداخلية لوزير رشيد	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء سعد الدين جمعه	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس ناصر اللوزي
وزير الصناعة والتجارة ووزير التعمير الدكتور هاني الملقى	وزير الطاقة والثروة المعدنية محمد صالح الحوراني	وزير المياه والري الدكتور منذر حدادين
وزير وزير التنمية السياحية والآثار عقل بلتاجي	وزير الزراعة والري الدكتور محمد خير مامسر	وزير الصحة والرياعية الصحية الدكتور اشرف الكندي
وزير التنمية الادارية الدكتور بسام العسوف	وزير الزراعة والري الدكتور محمد خير مامسر	وزير الصحة والرياعية الصحية الدكتور اشرف الكندي

الحسين بن طلال

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٨/٣/١٠
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٨) لسنة ١٩٩٨

نظام الغاء نظام صندوق اسكان ضباط دائرة الدفاع المدني
صادر بالاستناد الى المادة (٩٣) من قانون الامن العام
رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٥

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام الغاء نظام صندوق اسكان ضباط دائرة الدفاع المدني لسنة ١٩٩٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ملكا منه الاصل

المادة ٢- يلغى نظام صندوق اسكان ضباط دائرة الدفاع المدني رقم (٣٧) لسنة ١٩٨٠ والتعديلات التي طرأت عليه.

١٩٩٨/٣/١٠

الحسين بن طلال

نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية ووزير الخارجية الدكتور جواه العناني	نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات ووزير الاعلام الدكتور عبدالله التيسور	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور عبدالسلام المجالي
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام الهادي	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي الدكتور محمد حمدان	وزير العدل رياض الشكعة
وزير التخطيط الدكتور ريماء خلف	وزير دولة للشؤون البرلمانية والقانونية الدكتور خالد الزعبي	وزير النقل ووزير البريد والاتصالات سامي قموه
وزير الداخلية نذير رشيد	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء سعد الدين جمعه	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة ووزير العمل بالوكالة توفيق كريشان
وزير الصناعة والتجارة ووزير التعمير الدكتور هاني الملقى	وزير الطاقة والثروة المعدنية محمد صالح الحوراني	وزير المياه والري الدكتور منذر حدادين
وزير التنمية الادارية الدكتور بسام العموش	وزير السياحة والآثار طلال بلتاجي	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد خير مامس
	وزير الزراعة المالية	وزير الزراعة المالية
	وزير الزراعة المالية	وزير الزراعة المالية

الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٨/٣/٣١
ناشر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٩) لسنة ١٩٩٨
نظام رقابة المصنفات المرئية والمسموعة
صادر بمقتضى المادتين (١٠) و(١٨) من قانون مراقبة
المصنفات المرئية والمسموعة رقم (٨) لسنة ١٩٩٧

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام رقابة المصنفات المرئية والمسموعة لسنة ١٩٩٨) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوما على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزير : وزير الاعلام او وزير الدولة لشؤون الاعلام
المجلس : مجلس مراقبة المصنفات المرئية والمسموعة

الرئيس : رئيس المجلس

المصنف : كل مادة مرئية او مسموعة مسجلة على شريط او اسطوانة او بأي وسيلة اخرى .

المحل التجاري : كل محل او مكان او شركة او مؤسسة مرخص لها انتاج المصنفات او بيعها او تأجيرها او عرضها او توزيعها او تداولها .

هكذا منه العمل

المادة ٣- على كل محل تجاري للمصنفات ان يحصل على ترخيص من المجلس قبل ممارسته العمل وذلك وفقاً للأنموذج الذي يقره المجلس لهذه الغاية .

المادة ٤- يجب ان يكون لكل محل تجاري للمصنفات مدير مسؤول تتوفر فيه الشروط التالية :-

- أ- ان يكون اردنيا ومقيما اقامة فعلية في المملكة .
- ب- ان يكون متفرغا ولديه خبرة متميزة لاتقل عن ثلاث سنوات في نفس مجال عمل المحل الذي سيدبره .
- ج- ان يكون قد اكمل دراسة المرحلة الثانوية على الاقل .
- د- غير محكوم عليه بجناية او جنحة مخلة بالشرف .

المادة ٥- لا ينظر في اجازة أي مصنف ما لم تثبت عليه كامل البيانات الاساسية مثل العنوان واسم المنتج ووثائق حقوق عرضه .

المادة ٦- أ- عند اجازة أي مصنف تراعى الاسس العامة لرقابة المصنفات التي يضعها المجلس بما في ذلك مايلي :-

- ١- عدم المس بجلالة الملك والاسرة المالكة .
- ٢- عدم الاساءة الى أي من العقائد الدينية المكفولة حريتها في الدستور .
- ٣- ان لا يتضمن مادة مثيرة للفتنة او مروجية للعنصرية او داعية للاقليمية او مسينة للوحدة الوطنية او لأمن الدولة وسلامتها .
- ٤- ان لا يتضمن مادة مثيرة للفرانز او مروجية للاباحية او العنف او الجريمة او الارهاب او الانحراف او الاساءة للاخلاق العامة .

ب- بعد اجازة المصنف يلتزم المرخص له بوضع رقم الاجازة وتاريخها على كل نسخه من نسخ المصنف .

المادة ٧- أ- يستوفى عن المصنفات المنتجة محليا بقصد العرض او التداول بين الجمهور بدل رقابة عند اجازتها ولمرة واحدة على النحو التالي :-

البديل

- ١- المسلسل التلفزيوني عن كل حلقة ٥٠ ديناراً
- ٢- السهرة التلفزيونية ٥٠ ديناراً
- ٣- الفلم الوثائقي ١٠٠ ديناراً
- ٤- الدوبلاج عن كل حلقة ٢٥ ديناراً
- ٥- الاغاني المصورة على شريط فيديو ٢٥ ديناراً
- ٦- الاغاني المسجلة على اوديو كاسيت / عن كل شريط ٥ دنائير
- ٧- المصنف الاعلاني الذي ينتج للاستفادة منه في الدعاية والاعلان ١٥ ديناراً

ب- يستوفى عن المصنف المستورد الذي يكون القصد من حيازته بيعه او تداوله او عرضه على الجمهور بدل رقابة عند اجازته ولمره واحدة على النحو التالي :-

البديل

- ١- المسلسل التلفزيوني ٢٥ ديناراً عن كل حلقة
- ٢- السهرة التلفزيونية ٢٥ ديناراً عن كل حلقة
- ٣- الفيلم الوثائقي ٢٥ ديناراً عن كل حلقة
- ٤- الاغاني المصورة على شريط فيديو ١٠ دنائير

ملكا منه الاصل

- ٥- الشريط السينمائي ٥٠ ديناراً
٦- شريط الفيديو التجاري ٢٥ ديناراً
٧- الديسك ٢٥ ديناراً
٨- المصنف الاعلاني الذي ينتج للاستفادة منه في الدعاية والاعلان ١٥ ديناراً
٩- مصنف الاتاري والالعب الالكتروني ٥ دنانير
١٠- شريط اوديو كاسيت ١ دينار
١١- المصنف التعليمي الذي يكون محتواه مادة تعليمية منهجية للمدارس ومؤسسات التعليم

ج- يستوفي ما نسبته ١٠٪ من قيمة كل بدل منصوص عليه في الفقرة (ب) من هذه المادة عن المصنف الذي تكون الغاية من اقتنائه الاستعمال الشخصي المنزلي .

المادة ٨- لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير اعفاء اي هيئة خيرية او مؤسسة تعليمية خاصة من بدل الرقابة المنصوص عليها في هذا النظام ، اذا كان المصنف لاغراض تعليمية او تثقيفية .

المادة ٩- للمجلس بناء على تنسيب الرئيس اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

الحسين بن طلال

١٩٩٨/٣/٣١

نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية وزير الخارجية الدكتور جواد العناني
نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات وزير الاعلام الدكتور عبدالله المسور
رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم وزير
وزير الدولة للشؤون البرلمانية والقانونية الدكتور خالد الزعبي
وزير النقل وزير البريد والاتصالات سامي العمود
وزير الاشغال العامة والسكان وزير الثقافة
وزير الشباب ووزير التخطيط بالوكالة المهندس ناصر النورزي
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة ووزير العمل بالوكالة
مهاجر كريسنان

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير
الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية بالوكالة
سعد الدين جمعه

وزير المياه والري وزير الصناعة
وزير التجارة ووزير التموين بالوكالة
الدكتور منذر حدادين
وزير الصحة والرعاية الصحية ووزير الطاقة والثروة المعدنية بالوكالة
الدكتور اشرف الكريدي

وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد خير مامون
وزير السياحة والآثار عقل بلتاجي
الدكتور بسام الصويش
وزير الزراعة
مجمع الخريشة

ملكا عنه المصل

مخبر الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٨/٣/٣١

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨

نظام معدل لنظام رسوم المنتجات الزراعية

والحيوانية

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام رسوم المنتجات الزراعية والحيوانية لسنة ١٩٩٨) ويقرأ مع النظام رقم (١٠٥) لسنة ١٩٧٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي ومائراً عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٤) من النظام الاصلي على الوجه التالي :-

اولاً : بإلغاء نص البند (٣) من الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

٣- الضأن والماعز والغزلان المستوردة (٢٠) فلساً عن كل رأس والمصدرة .

ثانياً : بإلغاء نص البندين (٢١) و (٢٢) من الفقرة (و) منها والاستعاضة عنهما بالنص التالي :-

عن كل كيلوغرام أو كسوره

٢١- اللحوم المعلبة والمخفوظة والمجمدة ١٥ فلساً المستوردة بجميع أنواعها .

٢٢- باستثناء ما يدخل المملكة من الأغنام المدبوحة في المناطق الحرة تستوفي رسوم المعاينة عن اللحوم الطازجة والمبردة المستوردة من خارج المملكة بجميع أنواعها .

١٩٩٨/٣/٣١

الحسين بن طلال

لنائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية وزير الخارجية الدكتور جواد العناني
لنائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات وزير الاعلام الدكتور عبدالله النسر
رئيس الوزراء وزير التعليم الدكتور عبدالسلام المجالي

وزير دولة للشؤون البرلمانية والقانونية الدكتور خالد الزعبي
وزير النقل وزير البريد والاتصالات سامي قموه
وزير التربية والتعليم وزير التعليم العالي الدكتور محمد حمدان
وزير الاشغال العامة والاسكان وزير الثقافة وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة وزير العمل بالوكالة توفيق كرشان
وزير الشباب ووزير التخطيط بالوكالة المهندس ناصر اللوزي

وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية بالوكالة سعد الدين جمعه

وزير المياه والري وزير الصناعة والتجارة وزير التموين بالوكالة الدكتور منذر حدادين
وزير الصحة والرعاية الصحية وزير الطاقة والثروة المعدنية بالوكالة الدكتور اشرف الكراي
وزير الزراعة

وزير التنمية الادارية الدكتور بسام العموش
وزير السياحة والآثار عائل بكتاجي
وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد خير مامسر
وزير الزراعة محمد الخريشه

ملكا عنه الأصل

• صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٢٦٩) تاريخ ١٨/٣/١٩٩٧ المتضمن اقرار اتفاقية التعاون في مجال النقل البحري التجاري والموانيء بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية بشكلها التالي:-

اتفاقية التعاون في مجال

النقل البحري التجاري والموانيء

بين

المملكة الاردنية الهاشمية

و

الجمهورية اللبنانية

انطلاقاً من الروابط الاخوية والتاريخية القائمة بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية وشعبيهما الشقيقين ورغبة منهما في تعزيز علاقاتهما الاقتصادية والتجارية وارساء اسمس التعاون المشترك في المجال البحري بغية تنمية وتسهيل وتنظيم النقل البحري بينهما واستخدام موانئهما واساطيلهما البحرية الوطنية بهدف تحقيق التنمية المشتركة لما فيه مصلحة البلدين الشقيقين فقد اتفقتا على ما يلي:

(١) لم تنشر الاتفاقية في التاريخ المشار اليه اعلاه لعدم ورود نسخة الجريدة الرسمية في حيله.

المادة الاولى اهداف الاتفاقية

تهدف هذه الاتفاقية الى:

- النهوض بقطاع الملاحة البحرية وصناعة النقل البحري بين البلدين وتطويرها للوصول الى محاذاة المستويات الدولية بالاسلوب الاقتصادي السليم.
- تنظيم العلاقات والانشطة البحرية بين البلدين وتحقيق تنسيق افضل.
- من سياسة موحدة ومركزة على مبدأ المشاركة والتكامل بين اساطيل البلدين في نقل المبادلات التجارية البحرية.
- تلافى جميع المواقف التي من شأنها ان تضر بتنمية النقل البحري بين البلدين.
- التنسيق في مجال التفتيش والارشاد والانتقاذ البحري ومكافحة التلوث وحماية البيئة البحرية وتبادل المعلومات فيما بين البلدين قصد توفير انجح اسباب السلامة لقطاع الملاحة وصناعة النقل البحري في كلا البلدين.
- التعاون في مجال التشغيل المتبادل للربانين وضباط الملاحة والمهندسين البحريين والبحارة على سفن الطرفين المتعاقدين.
- تنسيق التفتيشات البحرية في البلدين.
- توحيد المواقف في المحافل والمنظمات البحرية الاقليمية والدولية.
- التنسيق والتعاون في مجال التأهيل والتدريب البحري.
- التعاون في مجال استغلال الموانيء البحرية.
- التعاون في مجال ادارة وتشغيل وصيانة واصلاح السفن.

هكذا منه لأجل

المادة الخامسة التجارية

لاغراض تطبيق هذه الاتفاقية يقصد بالكلمات والعبارات الواردة ادناه المعاني المبينه لزامها:

١. (السلطة البحرية المختصة): الوزارة المختصة بشؤون النقل البحري.
٢. (الشركات والوكالات البحرية): كل شركة تتوفر فيها الشروط التالية:
 - أ. تكون تابعه فعلا للقطاع العام و/أو الخاص في أحد البلدين أو كلاهما.
 - ب. يكون سجلها القانوني باقليم أحد البلدين.
 - ج. يكون معترف بها من السلطة البحرية المختصة التي تتولى التعريف بنشاطها.
٣. (سفينة الطرف المتعاقد): كل سفينة تجارية مسجلة باقليم ذلك الطرف ورافعة لعلمه طبقا لتشريعته،

الا أن هذه العبارة لا تشمل:

 - السفن الحربية أو السفن الحكومية أو السفن التي تستخدمها إحدى السلطات أو الإدارات العامة لاغراض غير تجارية.
 - سفن الصيد التي تقل حمولتها عن خمسمائة طن ولا تمارس نشاطات بحرية تجارية.
 - السفن الشراعية وان كانت مجهزة بمحرك الي مساعد.
 - يخوت النزهة التي لا تعمل في التجارة.
 - جميع أنواع السفن التي تقل حمولتها عن ١٥٠ طن ولا تمارس نشاطات بحرية تجارية فيما عدا سفن الركاب.

٤. (عضو طاقم السفينة): الربان وكل شخص يعمل على متن السفينة لإدارتها بالإضافة الى الذين يقومون بمهام تتعلق بالإدارة والعمليات وصيانة السفن وحيث اسم العضو مدرجا في لائحة طاقم السفينة.
٥. (اللجنة البحرية المشتركة): اللجنة المشكلة لاغراض هذه الاتفاقية وتضم في عضويتها ممثلين عن الجهات ذات العلاقة بقطاع الملاحة البحرية وصناعة النقل البحري بين البلدين.
٦. (التشريعات): القوانين والانظمة والقواعد والتعليمات التي تصدرها السلطات البحرية المختصة لأي من الطرفين المتعاقدين كل على حده.

المادة الثالثة تطبيق التشريعات

تخضع سفن كل من الطرفين المتعاقدين وطواقمها وركابها وحمولتها خلال تواجدها في حدود المياه الإقليمية والداخلية وموانئ الطرف المتعاقد الآخر للتشريع الداخلي لهذا الطرف الأخير.

ملكا منه لأجل

المادة الرابعة: جنسية السفن ووثائقها

- يعترف كل من الطرفين المتعاقدين بجنسية سفينة الطرف المتعاقد الآخر طبقاً للمستندات الموجودة على ظهر السفينة والصادرة عن السلطة البحرية المختصة طبقاً للتشريعات المعمول بها في بلد الطرف المتعاقد الآخر الذي ترفع السفينة علمه.
- يعترف كل من الطرفين المتعاقدين بكافة المستندات القانونية الدولية الموجودة على سفينة الطرف المتعاقد الآخر والخاصة ببناء السفينة وتجهيزاتها وطاقاتها وشهادة قياس الحمولة وأية شهادات ومستندات أخرى صادرة عن السلطة البحرية المختصة طبقاً للتشريعات المعمول بها في بلد الطرف المتعاقد الآخر الذي ترفع السفينة علمه.
- لا تخضع سفن أي من الطرفين المتعاقدين التي تحمل شهادات صادرة بصفة قانونية لاعادة قياس الحمولة وتعتبر الحمولة للصافية والمبينة بالشهادة اساساً لحساب الرسوم الطننية.

المادة الخامسة: معاملتة السفن في الموانئ

يضمن كل من الطرفين المتعاقدين بموانئ السفن الطرف المتعاقد الآخر نفس المعاملة التي يعامل بها سفنه فيما يتعلق بحرية الدخول والخروج والاقامة بها واستعمال جميع التسهيلات التي يمنحها للملاحة والعمليات التجارية سواء بالنسبة للسفن ومطواقها أو للمسافرين والبضائع ويتعلق هذا الاجراء خاصة باسناد أماكن الارشاء، تسهيلات الشحن والتفريغ.

المادة السادسة: رسوم وخدمات للموانئ

تسدد كافة الرسوم وبدلات وأجور الخدمات والمصروفات التي تستحق على سفن احد الطرفين المتعاقدين في موانئ او مياه الطرف المتعاقد الآخر وفقاً للتشريعات المعمول بها لدى الطرف المتعاقد.

المادة السابعة: وثائق تعريف البحارة

يعترف كل من الطرفين المتعاقدين بوثائق تعريف البحارة الصادرة من قبل السلطة البحرية المختصة للطرف المتعاقد الآخر ويمنح حاملي تلك الوثائق الحقوق المنصوص عليها بالمادة الثامنة من هذه الاتفاقية.

ان وثائق التعريف المذكورة اعلاه هي:

بالنسبة للمملكة الاردنية الهاشمية
وبالنسبة للجمهورية اللبنانية

(سجل بحار)

(تذكرة بحري سفر)

هكذا عنه المجهل

المادة الخامسة: الحقوق المعترف بها للبحار حاملي وثائق التعريف

تخول وثائق التعريف المذكورة بالمادة السابعة من هذه الاتفاقية لحامليها حق النزول الى البر خلال اقامة السفينة بميناء الارساء شريطة ان يكونوا مدرجين بسجل طاقم السفينة وبالقائمة المسلمة لسلطات الطرف المتعاقد الاخر.

يرخص للأشخاص الحاملين لوثائق التعريف الممنوحة من احد الطرفين المتعاقدين والمذكورة بالمادة السابعة، مهما كانت وسيلة النقل المستعملة دخول اقليم الطرف المتعاقد الاخر او عبوره للالتحاق بسفينتهم او الانتقال الى سفينة اخرى او الاقامة به لاسباب صحيه او العوده الى بلادهم.

كما تمنح تأشيرة الدخول والعبور اللازمه لاقليم احد الطرفين المتعاقدين بطلب من الطرف المتعاقد الاخر للأشخاص الحاملين لوثائق التعريف المذكورة بالمادة السابعة والذين لا يحملون جنسية احد الطرفين المتعاقدين شرط أن يكون مزودا بحق الدخول الى بلد الطرف المتعاقد الاول والذي أصدر له وثيقة التعريف.

في كل الحالات المذكورة أعلاه أن وثائق التعريف يجب أن تحمل تأشيرة دولة الطرف المتعاقد الآخر وهذه التأشيرة يجب أن تمنح له بأقصى سرعة ممكنة.

هذا ويحتفظ كلا الطرفين المتعاقدين بحقه في منع الدخول لبلاده للأشخاص غير المرغوب فيهم.

المادة السادسة: حقوق بحار سفينة النقل البحري

يعمل الطرفان المتعاقدان على:

- انشاء خط ملاحي مشترك ومنظم بين موانئهما.
- تنظيم عمليات النقل البحري بينهما وحسن الاستغلال الأمثل لاسطولهما البحري.
- الاستغلال المشترك لبعض الخطوط البحرية من طرف شركتهما البحرية.

كما يعمل (في اطار الخطوط المنتظمة) كل طرف متعاقد على توزيع حقوق النقل من حيث الحجم واجور النقل وفق مقتضيات مدونه قواعد سلوك المؤتمرات البحرية.

وفي حال عدم استجابة اسطول احد الطرفين المتعاقدين لطلبات النقل يدخل للشركات البحرية التابعة للطرف المتعاقد الاخر العمل المؤقت على الخطوط البحرية المستقلة بين هذا الطرف واي طرف اخر شريطة عدم الاخلال بالتزاماته.

كما يعمل كل طرف متعاقد عند الاقتضاء الى الالتجاء التفضيلي لاستئجار سفن الطرف المتعاقد الاخر وذلك حسب مقتضيات السوق والمنافسة.

ملحقه المجلد

المادة الثانية عشرة: تعطيل شركات النقل البحري

لشركات البحرية لكلا الطرفين المتعاقدين حق الاحتفاظ بأقليم الطرف المتعاقد الآخر بالمصالح الضرورية لنشاطها البحري مع مراعاة التشريعات المعمول بها لدى الطرف المتعاقد الآخر.

وفي حالة عدم رغبة هذه الشركات في استعمال الحق المنصوص عليه اعلاه تكلف بهذه الامور اية شركة بحرية مرخص لها بذلك طبقاً للتشريعات المعمول بها بأقليم الطرف المتعاقد الآخر وذلك بقصد تعثيلها ورعاية مصالحها.

المادة الثالثة عشرة: الاستثمار المشترك

يجعل الطرفان المتعاقدان على تشجيع قيام مشاريع وشركات الاستثمار البحري المشتركة بينهما ودعم وتنمية اساطيلهما البحرية الوطنية والنشطة موانيهما وعقد الاتفاقيات الخاصة لهذا الغرض بين الجهات ذات العلاقة في البلدين بعد الحصول على الموافقة المسبقة من السلطة البحرية المختصة في الطرف المتعاقد الذي سيتم فيه الاستثمار.

المادة الثانية عشرة: تسوية المنازعات

تتم تسوية المدفوعات ذات العلاقة بالنقل البحري بين الطرفين المتعاقدين بعمله قابله للتحويل ومقبوله لديهما وطبقاً لتشريعات التحويل الخارجي نافذة المفعول لدى البلدين.

المادة الثالثة عشرة: الحوادث البحرية

إذا تعرضت سفينة تابعة لأحد الطرفين المتعاقدين لمطرب أو جنحت قرب سواحل الطرف المتعاقد الآخر أو بأحد موانيه فان السلطة المختصة التابعة لهذا الطرف الأخير تمنح لاعضاء الطاقم والمسافرين وكذلك السفينة وحمولتها نفس الحماية والمساعدة التي تمنحها لسفنها. هذا ولا تخضع البضائع المنشلة من السفينة لاية رسوم جمركية شريطة عدم تسليمها للاستهلاك الداخلي.

المادة الرابعة عشرة: تسوية النزاعات على السفن

في حالة نشوء اي نزاع يتعلق بالنشاط البحري بوجه عام على ظهر سفينة تابعة لأي من الطرفين المتعاقدين انشاء تواجدتها في موانئ أو مياه الطرف المتعاقد الآخر يجوز للسلطة البحرية المختصة فيه التدخل لفض النزاع ودياً، وإذا تحذر ذلك يخطر الممثل الرسمي لدولة علم السفينة، وفي حالة عدم الوصول إلى تسوية تطبق التشريعات المعمول بها في بلد الميناء الذي ترسو فيه السفينة.

ملكا عنه الجهل

المادة الخامسة عشرة: التأهيل في الميدان البحري

يعمل الطرفان المتعاقدان على تنسيق اعمال مراكز ومدارس التأهيل والتدريب البحري التابعة لهما مما يسمح بالاستغلال الأمثل للقدرات المتاحة من تبادل المعلومات والخبرات ويسهل كل طرف متعاقد قبول رعاية الطرف المتعاقد الاخر قصد التدريب والتأهيل وتبادل التجارب وبكلف تشجيعيه.

المادة السادسة عشرة: الاعتراف بالشهادات والمؤهلات

يعترف كل طرف متعاقد بالشهادات المهنية البحرية ومؤهلات الملاحه البحرية الممنوحة والمعتمدة من قبل الطرف المتعاقد الاخر بشرط توفر الحد الأدنى التأهيلي والتشغيلي الوارد بالاتفاقيات الدولية المصادق عليها، ويعمل كلا الطرفين المتعاقدين على تنسيق وضبط صلاحيتها المهنية لممارسة مختلف الوظائف على متن سفن البلدين.

ويشجع كل طرف متعاقد في حالة تواجد نقص وظيفي على متن سفنه الاتجاه التفضيلي لسد تلك الشواغر وذلك بانتداب الكفاءات التابعة للطرف المتعاقد

المادة السابعة عشرة: العلاقات الإقليمية والدولية

يعمل الطرفان المتعاقدان على تنسيق وتوحيد مواقفهما في المنظمات والهيئات والاتحادات والمؤتمرات والمخالف الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالملاحة البحرية وصناعة النقل البحري والتنسيق بينهما عند الانضمام للاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بهذا الشأن بما يدعم أهداف هذه الاتفاقية كلما كان ذلك ممكنا.

المادة الثامنة عشرة: اللجنة البحرية المشتركة

بهدف تحقيق هذه الاتفاقية وفي اطار دعم العلاقات البحرية بين البلدين وتكريس مبدأ التشاور والتعاون وتركيز اسس التعاون الفني الشامل، وكذلك وضع ومتابعة برامج العمل المشترك وتبادل المعلومات والوثائق والاحصائيات الدورية وغير ذلك بصفه منتظمة يشكل الطرفان المتعاقدان لجنة بحرية مشتركة تضم ممثلين عنهما، وتجتمع هذه اللجنة مرة كل سنة بالتناوب باحد البلدين في جلسته عادية ويمكن استدعائها في جلسته استثنائية بالبلد الذي تقدم بطلب ذلك في موعد لا يتجاوز (٦٠) ستين يوما ابتداء من يوم تسلم هذا الطلب. ويوافق على النظام الداخلي لهذه اللجنة طبقا لمحضر اتفاق يبرم بين ممثلي السلطات البحرية المختصة لكلا البلدين.

المادة التاسعة عشرة: الجهات المسؤولة عن تنفيذ الاتفاقية

تكون الجهة المسؤولة عن تنفيذ هذه الاتفاقية كما يلي:

في المملكة الاردنية الهاشمية	وزارة النقل
في الجمهورية اللبنانية	وزارة النقل

مكتبة من الأهل

المادة المبرورة ١
دخل الاتفاقية حيز التنفيذ وتحتفظها وانفساء العمل
بها حيثما وتسوية الخلافات

- ١- تخضع هذه الاتفاقية للموافقة عليها طبقا للاجراءات القانونية المتبعة في بلد كل من الطرفين المتعاقدين وتصبح سارية المفعول في اليوم الثلاثين لتاريخ تبادل وثائق التصديق عليها بالطرق الدبلوماسية من قبل حكومتي الطرفين المتعاقدين.
- ٢- تسري هذه الاتفاقية لمدة ثلاثة سنوات بعد دخولها حيز التنفيذ وتتجدد تلقائيا بعد هذه الفترة من سنة لآخرى وذلك ما لم يخطر احد الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الاخر كتابيا بالطرق الدبلوماسية برغبته في انتهاء العمل بها قبل ستة اشهر على الاقل من موعد انتهاء مدة سريانها.
- ٣- اية تعديلات او اضافات الى هذه الاتفاقية يجب ان تتم كتابة بالطرق الدبلوماسية وان تكون بموافقة كلا الطرفين المتعاقدين وتصبح التعديلات او الإضافات نافذة المفعول في اليوم الثلاثين لتاريخ تبادل وثائق التصديق عليها من قبل حكومتي الطرفين المتعاقدين.
- ٤- كل خلاف يتعلق بتفسير او تطبيق هذه الاتفاقية يتم تسويته وديا وعلى مستوى اللجنة البحرية المشتركة وان تعذر ذلك فمن خلال الطرق الدبلوماسية.

حررت هذه الاتفاقية في مدينة عمان بتاريخ ١٩٩٧/٣/٩ م.
من نسختين أصليتين باللغة العربية ووقع عليها ممثلا حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
وحكومة الجمهورية اللبنانية.

عن حكومة الجمهورية اللبنانية
وزير النقل
عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
وزير النقل

• قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٨/٣/٣١ الموافقة على مذكرة التفاهم التي تم توقيعها بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ عمان بصيغتها التالية:

مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية و المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

الديباجة :

حيث ان مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد انشئ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣١٩ (د-٤) في ٣ كانون الاول ١ ديسمبر ١٩٤٩ ،
وحيث ان النظام الاساسي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها ٤٢٨ (د-٥) في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٠ ، ينص ضمن أمور اخرى على ان تتولى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، تحت سلطة الجمعية العامة ، مهمة تأمين حماية دولية ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، للاجئين الذي يشملهم احكام النظام الاساسي والبحث عن حلول دائمة لمشكلة اللاجئين بمساعدة الحكومات وكذلك الهيئات الخاصة اذا وافقت على ذلك الحكومات المعنية على تسهيل اعادة هؤلاء اللاجئين الى اوطانهم بمحض اختيارهم او استيعابهم في مجتمعات وطنية جديدة .
وحيث ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد وقعا على اتفاقية تعاون فيما بينهما في ٣ تموز/ يوليو ١٩٩٧ ،
وحيث ان الاتفاق قد نص ضمن جملة امور على تمكين المفوضية من مباشرة انشطتها المتعلقة بالحماية الدولية والمساعدة الانسانية لصالح اللاجئين ، وكذلك الاشخاص الاخرين المشمولين بعنايتها في المملكة الاردنية الهاشمية ، مما عدا اللاجئين الفلسطينيين .

هكذا منه العمل

ورغبة من حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بوضع الية يتم بموجبها التعامل مع الامور المتعلقة باللاجئين وكذلك الاشخاص المشمولين بعناية المفوضية ،

لذلك اتفقت حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وفي روح من التعاون الودي على المسائل والامور المتضمنة في مذكرة التفاهم التالية :

أولاً :

لأغراض مذكرة التفاهم يكون تعريف اللاجئين كالاتي :
اللاجيء هو شخص بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه او دينه او جنسيته او انتمائه الى فئة اجتماعية معينة او آرائه السياسية، خارج البلد التي يحمل جنسيته ، ولا يستطيع ، او لا يرغب في حماية ذلك البلد بسبب ذلك الخوف او كل من لا جنسية له وهو خارج بلد اقامته السابقة ولا يستطيع او لا يرغب بسبب ذلك الخوف في العودة الى ذلك البلد .

ثانياً :

بغية تعزيز مؤسسة اللجوء في المملكة الاردنية الهاشمية وتمكين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من القيام بواجباتها فسي تقديم الحماية الدولية للاشخاص الواقعين تحت ولايتها ، اتفق الطرفان :
أ- على وجوب احترام مبدأ عدم طرد ، او رد أي لاجيء يطلب اللجوء في المملكة الاردنية الهاشمية بأي صورة الى الحدود او الاقاليم حيث تكون حياته او حريته مهددتان بسبب عرقه او دينه او جنسيته او انتمائه الى فئة اجتماعية معينة او بسبب آرائه السياسية.
ب- على ان لا يشمل ذلك الاشخاص الذين يتم رفض طلباتهم من قبل مكتب المفوضية .

ثالثاً :

واتفق الطرفان على السماح لمكتب المفوضية بمقابلة ملتمسي اللجوء الذين يتم حجزهم بواسطة الاجهزة الامنية المختصة بسبب دخولهم اراضي المملكة الاردنية الهاشمية بطريقة غير مشروعة ، على ان يقوم مكتب المفوضية بتحديد موقفه منهم بالقبول او الرفض خلال مدة لا تتجاوز سبعة ايام ، ما عدا الحالات الاستثنائية التي تستدعي اجراءات اخرى ولمدة لا تتجاوز الشهر .

رابعاً :

يترتب على ملتمسي اللجوء واللاجئين المعترف بهم واجبات نحو المملكة الاردنية الهاشمية خاصة ما يتعلق منها بالتزامهم بالقوانين والانظمة والتدابير المتخذة للمحافظة على النظام العام ، وعلى ملتمسي اللجوء واللاجئين المعترف بهم عدم القيام بأية نشاطات تخل بالامن او تسبب الاحراج في العلاقات بين المملكة والدول الاخرى والادلاء بأية احاديث لوسائل الاعلام ، وفي حال مخالفتهم ذلك ، يعمل مكتب المفوضية على تأمين دخولهم لدولة ثالثة .

خامساً :

ان منح اللجوء هو عمل انساني وسلمي في المقام الاول وعليه اتفق الطرفان على ضمان معاملة ملتمسي اللجوء واللاجئين وفق المعايير الدولية المعترف بها . وإعطاء اللاجئين مركزاً قانونياً وفقاً للاتفاقية :

" يقوم مكتب المفوضية بالعمل على ايجاد حل دائم للاجئين المعترف بهم ، إما بالعودة الطوعية لبلده الام او بإعادة توطينه في بلد ثالث ، على ان لا تزيد الإقامة المؤقتة عن ستة اشهر .

هكذا عنه المجلد

مبادئ :

اتفق الطرفان ، وحيثما ما كان ذلك ممكنا ، على معاملة اللاجئين معاملة لا تقل عن تلك الممنوحة لمواطنيها من حيث ممارسة الشعائر الدينية والتربية الدينية لأولادهم وينبغي ان لا يكون هنالك تمييز بين اللاجئين من حيث العرق او الدين او الموطن ، وبما لا يتعارض مع احكام الدستور الاردني ، وعلى ان لا تكون هذه الشعائر مخالفة للقوانين والانظمة المرعية والآداب العامة .

سابعاً :

للاجئي حق التقاضي امام كافة المحاكم القائمة وفي سبيل التمتع في هذه المعاملة يكون حق التقاضي والمعونة القضائية، كل ما كان ذلك ممكناً وفق نفس المعاملة التي يتمتع بها المواطن.

ثامناً :

ولكيما يتمكن اللاجئي من توفير الحياة الكريمة لأسرته، اتفق الطرفان على منح اللاجئي الموجود بصورة شرعية في المملكة الاردنية الهاشمية، حق العمل لحسابه، اذا كانت القوانين واللوائح المعمول بها تسمح بذلك.

ثامناً :

يمكن كذلك للاجئين الحاملين لشهادات معترف بها من قبل السلطات الاردنية المختصة والراغبين في ممارسة مهنة حرة ممارسة تلك المهنة، اذا كانت القوانين واللوائح تسمح بذلك .

عاشراً :

بقية ايجاد الحلول الدائمة لمشاكل اللجوء وفي سبيل تسهيل العودة الطوعية أو إعادة التوطين في بلد ثالث، اتفق الطرفان على اعفاء اللاجئين من التزامات تجاوز الإقامة وكذلك من مسؤولية المغادرة.

حادي عشر :

ولغايات توفير الحماية الدولية والحياة الكريمة للاجئين المحتاجين، اتفق الطرفان على ان يستمر مكتب المفوضية في توفير تكاليف المعيشة من سكن ومأكل وعلاج وذلك وفقاً للأسس المعمول بها في المفوضية.

ثاني عشر :

وللاستجابة لحالات الطوارئ عند حدوث تدفقات للاجئين على نطاق كبير، يتعاون الطرفان على الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ ويشمل هذا الاتفاق انشاء آلية مشتركة للطوارئ والتعاون فيما بين اجهزة الحكومة الاردنية المختلفة والمفوضية لتوفير الغذاء والمياه والصرف الصحي والمأوى والرعاية الطبية وتعزيز الأمن الجسدي للاجئين وملتمسي اللجوء.

ثالث عشر :

اتفق الطرفان على ان يتم التعامل مع المشاكل المتعلقة باللجوء واللاجئين من خلال مكتب التنسيق لدى وزارة الداخلية ويتعهد مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتزويد مكتب التنسيق بالطاقم اللازم والامكانيات الفنية اللازمة لعمله. وعلى ان يلتزم مكتب المفوضية باخبار مكتب التنسيق عن جميع حالات طلب اللجوء وبأن تتم المخاطبات بخصوص قضايا اللجوء الانساني مع الجهات الامنية الاردنية من خلال مكتب منسق شؤون اللاجئين لدى وزارة الداخلية.

ملحق منه الملحق

رابع عشر :

ولغايات المحافظة على مؤسسة اللجوء ، تتظر حكومة المملكة الاردنية الهاشمية في امر قيام آلية وطنية للنظر في طلبات اللجوء.

واثباتاً لما تقدم، قام الممثلون الموقعون ادناه، المعينون حسب الاصول من حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتوقيع نيابة عن الطرفين.

حرر في عمان في يوم ١٩٩٨/٤/٥ م .

عن مكتب المفوضية

ليدة هاسيم اشقري

ممثلة

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

نذير رشيد

وزير الداخلية

ملكا منه النصل